

۲۰۴

کتابخانه  
پس شورای  
اسلامی

۱۰۵



۲۹۷

۳۷۹

۸

کتابخانه مجلس شورای اسلامی  
کتاب الاصفیاء المهدی الی المرتد  
مؤلف شیخ طوسی  
مترجم  
شماره قفسه ۱۵۲۴۵  
فهرست  
مکتب مطبوعه  
۱۳۸۹

۲۴۴

کتابخانه مجلس شورای اسلامی



جمهوری اسلامی ایران

شماره ثبت کتاب

۹۰۷۴۹

کتاب الاصفیاء المهدی الی المرتد

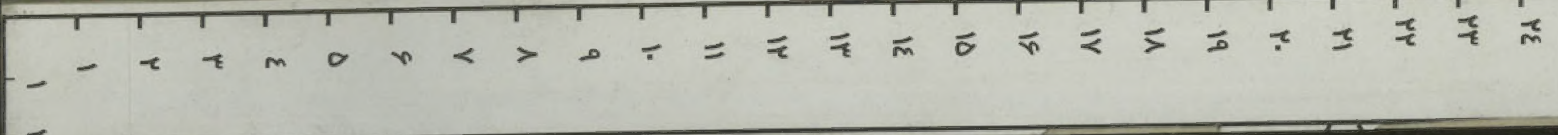
مؤلف شیخ طوسی

مترجم

شماره قفسه ۱۵۲۴۵

مکتب مطبوعه  
۱۳۸۹

۹۷۷



Nej

12248

9. v 49



مكتبة  
دار الكتب  
القاهرة

11300

فوقه  
الشيخ  
المسلم

١٣٠١  
 النسخة  
 هذا الكتاب مختصر  
 علي ما ينبغي اعتقاده ومعرفة  
 ويزيد العسلية والمصير اليه ما لا يحلو منه  
 مكلف في حال من الاحوال شيخنا الطاهر  
 الحقبة ابي جعفر محمد بن الحسن الطوسي  
 قدس سره

[illegible]

کتابخانه

توفي في سنة ١٢٠٠ هـ

1  
2  
3  
4  
5  
6  
7  
8  
9  
10  
11  
12  
13  
14  
15  
16  
17  
18  
19  
20  
21  
22  
23  
24  
25  
26  
27  
28  
29  
30  
31  
32  
33  
34  
35  
36  
37  
38  
39  
40  
41  
42  
43  
44  
45  
46  
47  
48  
49  
50  
51  
52  
53  
54  
55  
56  
57  
58  
59  
60  
61  
62  
63  
64  
65  
66  
67  
68  
69  
70  
71  
72  
73  
74  
75  
76  
77  
78  
79  
80  
81  
82  
83  
84  
85  
86  
87  
88  
89  
90  
91  
92  
93  
94  
95  
96  
97  
98  
99  
100





بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على ما خلقنا به من نعمه وبتابع منه وبتوكلنا منه وبتوكلنا منه وبتوكلنا منه وبتوكلنا منه  
 فوالله اني اعلم ان الله تعالى قد خلقنا من نوره وبتوكلنا منه وبتوكلنا منه وبتوكلنا منه وبتوكلنا منه  
 المستحق والكرامات والكرامات والكرامات والكرامات والكرامات والكرامات والكرامات والكرامات والكرامات  
 وبقيت لها **وحيث** فاني سمعت من اهل البيت السلام الله تعالى وبتوكلنا منه وبتوكلنا منه وبتوكلنا منه وبتوكلنا منه  
 بطور لا يتصور ان يكون له وجه اخر له من حيث العلم والادب والادب والادب والادب والادب والادب والادب والادب  
 المحقق عليه وجب له ما يكسبه من العلم والادب والادب والادب والادب والادب والادب والادب والادب  
 عليه ان ما يجلب له من العلم والادب والادب والادب والادب والادب والادب والادب والادب  
 وان لم يكن له ذلك فبذلك لا يكون له من العلم والادب والادب والادب والادب والادب والادب والادب  
 على النور في حقيقة ذاته وبتوكلنا منه وبتوكلنا منه وبتوكلنا منه وبتوكلنا منه وبتوكلنا منه وبتوكلنا منه  
 عن ذلك الكمال في العلم والادب والادب والادب والادب والادب والادب والادب والادب  
 الغرض في ما مر من وجوب العلم والادب والادب والادب والادب والادب والادب والادب والادب  
 استلزامه في جميع الامور من حيث العلم والادب والادب والادب والادب والادب والادب والادب والادب  
 فيما يلزم الكمال الذي يلزم الكمال من العلم والادب والادب والادب والادب والادب والادب والادب والادب  
 يلزم العلم والادب والادب والادب والادب والادب والادب والادب والادب والادب والادب والادب والادب والادب  
**احدها** معرفة ما يتصل به من معرفة الله تعالى **والثاني** معرفة الله تعالى جميع صفاته **والثالث**

غير  
البر

غير  
والاستدلال على

معرفة

معرفة كيفية استحقاق ذلك الصفات **الرابع** معرفة ما يتصل به من معرفة الله تعالى جميع صفاته **والثالث**  
 معرفة ما يتصل به من معرفة الله تعالى جميع صفاته **والثالث** معرفة ما يتصل به من معرفة الله تعالى جميع صفاته  
 وصوب وتبين انما الله تعالى لا يتصور له ان يكون له من العلم والادب والادب والادب والادب والادب والادب والادب والادب  
 اشياء **احدها** معرفة ما يتصل به من معرفة الله تعالى جميع صفاته **والثاني** معرفة ما يتصل به من معرفة الله تعالى جميع صفاته  
 ثوبها **والثالث** معرفة ما يتصل به من معرفة الله تعالى جميع صفاته **والثالث** معرفة ما يتصل به من معرفة الله تعالى جميع صفاته  
**والثامن** معرفة ما يتصل به من معرفة الله تعالى جميع صفاته **والثامن** معرفة ما يتصل به من معرفة الله تعالى جميع صفاته  
 ذلك على حقيقته كما هو واقع في ذلك كما هو واقع في ذلك كما هو واقع في ذلك كما هو واقع في ذلك كما هو واقع في ذلك  
 انشاء الله وسبح من لا يقدر على ان يكون له من العلم والادب والادب والادب والادب والادب والادب والادب والادب  
 لا بد ان يكون له من العلم والادب والادب والادب والادب والادب والادب والادب والادب  
 من دون النظر في ذلك فذلك لا يكون له من العلم والادب والادب والادب والادب والادب والادب والادب والادب  
 ان يعلم ان الذي هو في كونه من العلم والادب والادب والادب والادب والادب والادب والادب والادب  
 لا يكون في كونه من العلم والادب والادب والادب والادب والادب والادب والادب والادب  
 التي لا يكون من ان يكون ثابتا في كونه من العلم والادب والادب والادب والادب والادب والادب والادب والادب  
 من جهة الادب والادب والادب والادب والادب والادب والادب والادب والادب والادب والادب والادب والادب والادب  
**والثاني** ان يعلم ان الذي هو في كونه من العلم والادب والادب والادب والادب والادب والادب والادب والادب  
 ان يعلم ان الذي هو في كونه من العلم والادب والادب والادب والادب والادب والادب والادب والادب  
 من جهة الادب والادب والادب والادب والادب والادب والادب والادب والادب والادب والادب والادب والادب والادب  
 اكثر من ان يكون من العلم والادب والادب والادب والادب والادب والادب والادب والادب



عند  
المر

المحکم فی

الماخذ المحقة خمس كل فلبس من كثرة ولا يمكن ان يلبس ايضا بالانفرد والى  
 لان في ذلك لا يتفق في الجلبان فذلك ترى ههنا ان التصاوي على غير العباد  
 رضى ان تصامع على اهل العلم والجماع فنادى بالتقليد **فان قيل** هذا القول  
 يؤدى الى تضليل الامة الخلق وتغييرهم لان اكثر من يتقدم من العقاد لا يعرف من مبادئ  
 من الفقه والادب والارثا والتعارى وجميع العلوم والابدان الى ما يتقدم من انفسا  
 يتقدم من تلك طائفة لا يعرفون السلكين وجميع من خلفهم بهم في ذلك وتوحي  
 السلكين القضاة والقضاة من اهل الادب الا انهم لا تعلمون لان احاد القضاة والقضاة  
 لا يمكن ان يكونوا الا من هم من حرفة واحدة ولا يتقدمون في كل فكل بقا ذهب  
 يؤدى الى التفتت في الامة تضليلها وهذا ما ينبغي ان يرهه في وجب عنه **قيل**  
 هذا غلط فاحش وان تعبدت من ظن من اوجب النظر في ذلك لم يرهه في ذلك  
 زهد النظر في المناظر والمجاهدة والمجاهدة والمجاهدة الى ان يلبس السلكين  
 يجري بينهم جميع ذلك صنعة فيها تضليل وان يكون السبب وانما اوجب النظر  
 الذي هو المعركة في الامة الى ان يرهه في وجب عنه في كل فكل بقا ذهب  
 به وكيف يكون ذلك منتهى عنده في وجب عنه في كل فكل بقا ذهب  
 الالهة الى الامام المعين من آل البيت ومن بعدهم ولما قيل لاحد المتبعين على القليل  
 من غير ان يولد له السرك ذلك يتقدم من اول الامر الاحقر الغيب على الادمية  
 النظر في كل فكل بقا ذهب الى ان يرهه في وجب عنه في كل فكل بقا ذهب  
 وقال القائل من ان الالهة خلق في كل فكل بقا ذهب الى ان يرهه في وجب عنه



فصيرت تلك الأرض كمن سخط وقال في نفسه كذا أفلا ينظرون وقال في قلبه الإنسان  
ما الذي يؤمن أي شيء خلقت من نطفة خلقت من لا يرى وقال في خلق السموات والأرض  
واختار في الليل والليل لا يات إلا بعد الليل إلى قول الله لا تخلف البعثة وقال في نظره  
الإنسان لا يطعمه أنا صيرت الماء أصحبا ثم شققت الأرض شققت الأرض من تحتها لكم  
ولا كنتم ترون وقال في قلبه الإنسان من ساء ما يؤمن من طين رطبة جعلنا نطفة  
في الرحم صيرت من الرحم فتبارك الله أحسن الخالقين وقال في ذلك لا يدرى شيء  
يتذكر من ولا يقر من يكره ولا يدرى إلا الله وليس كان له قلب يبيّن عقل وغفلت  
من الآيات التي قلدها بطول وكيف تحت على النظر ويذهب على الآلة ونصبها  
ويعد إلى النظر فيها من ذلك يحيرها الله هذا لا يصور إلا على ما أهل فاستأمر في  
اليسر العفوان والآن بعين وإصل الأعصار من العفوان أو العفوان العفوان والعفوان  
فأول ما في النظر من علم بالكل الصانع والآن بعين من ذلك وهو شيء داخ في خطبه  
أمر المؤمنين من صيرت تلك الأرض لا يستدل إلا بالصانع المحدث في النظر والعفوان في الله  
فقال من عرف مشهور كل ذلك كان الله عز وجل على كل شيء شاهداً وعلمه المتكلمين على كل  
عصمهم في مشهور من وكيف يحمده ذلك ويكرهه ويؤمن من النبي صلى الله عليه وسلم  
أنه قال فيكم غفصه امر فيكم وقال في الأمر المؤمنين من صيرت في خطبه للمؤمنين في أول  
عبادة الله عفته وإصل من عرفه في صيرت من نظم في صيرت في الصفات من شأنها  
العقول التي من حلت الصفات مخلوق وشهادة أن الله خلق من خلق ثم قال الصانع  
الذي في العلم والعقل العفوان من عرفه في النظر من تحت تحت من علمه بالآلات من

البيان

بالبيان إلى آخر الخطبة وخطبه في هذا المعنى الكثير من انقصه في الخطبة من علمه بالآلات  
وأنه ما بعد ذلك من علمه بالآلات من علمه بالآلات من علمه بالآلات من علمه بالآلات  
وقال في العلم على علمه بالآلات من علمه بالآلات من علمه بالآلات من علمه بالآلات  
ما صنع بك والآن انظر من الآلات من علمه بالآلات من علمه بالآلات من علمه بالآلات  
الآن من شأن ذلك انظر من الآلات من علمه بالآلات من علمه بالآلات من علمه بالآلات  
ودار من علمه بالآلات من علمه بالآلات من علمه بالآلات من علمه بالآلات من علمه بالآلات  
شيء من علمه بالآلات من علمه بالآلات من علمه بالآلات من علمه بالآلات من علمه بالآلات  
علمه بالآلات من علمه بالآلات من علمه بالآلات من علمه بالآلات من علمه بالآلات من علمه بالآلات  
ان في الآلات من علمه بالآلات من علمه بالآلات من علمه بالآلات من علمه بالآلات من علمه بالآلات  
من علمه بالآلات من علمه بالآلات من علمه بالآلات من علمه بالآلات من علمه بالآلات من علمه بالآلات  
شبهات من علمه بالآلات من علمه بالآلات من علمه بالآلات من علمه بالآلات من علمه بالآلات من علمه بالآلات  
المتكلمين من علمه بالآلات من علمه بالآلات من علمه بالآلات من علمه بالآلات من علمه بالآلات من علمه بالآلات  
بذلك من علمه بالآلات من علمه بالآلات من علمه بالآلات من علمه بالآلات من علمه بالآلات من علمه بالآلات  
اعتقد من علمه بالآلات من علمه بالآلات من علمه بالآلات من علمه بالآلات من علمه بالآلات من علمه بالآلات  
فأدركوا من علمه بالآلات من علمه بالآلات من علمه بالآلات من علمه بالآلات من علمه بالآلات من علمه بالآلات  
ورود من علمه بالآلات من علمه بالآلات من علمه بالآلات من علمه بالآلات من علمه بالآلات من علمه بالآلات  
وكل من علمه بالآلات من علمه بالآلات من علمه بالآلات من علمه بالآلات من علمه بالآلات من علمه بالآلات  
على علمه بالآلات من علمه بالآلات من علمه بالآلات من علمه بالآلات من علمه بالآلات من علمه بالآلات



































































ان من يرضى الذي الى القيد لم يضع من لا يتصور ومن دعاه الذي الى الحر كونه من لا يرضى  
والعلم بغير ذلك ذلك والقدرة ان كانت موجبة للفعل لم يكن لها العلم بها الفعل  
بذلك لان مقتضى القدرة ان يقع له وجوبه واختياره فلو كانت موجبة لطلعت تلك  
القدرة قبل الفعل وان كان يكون معناه حجة لربها لان ذلك الذي يجب ان لا يتجزأ  
بها الفصل من العلم الى الوجوب فلو وجد مقتضى ذلك في مقتضى منها **ايضا** فالفعل  
حال الاجتنب في مقتضى من القدرة ان تلك لا تملك ان لا يكون مقتضى في ان يستغنى عنها  
في اولها او جرحه ايضا وايضا مقتضى العلم ان القدرة قد تقرر على مقتضى من ذلك حال  
قد انفتحت ذلك فالتقارير على الكثرة قد تقرر على الايمان والتدبر على الطائفة قد تقرر على المعصية  
انما يجب ان لا يرضى انما انما الكثرة قد تقرر على اختياره ولو كان الكثرة قد تقرر على الايمان  
لما حصل في كل واحد من الايمان ذلك كلف الايطاق في غير ذلك كونه واجبة في الامور على  
مكلف الايمان وانما انما انما كلف الايطاق في غير ذلك كونه واجبة في الامور على  
نقطه الصالح والمفسد والمعبود والعاجز على الاجسام الثبات او تغيرها والعلم بغير ذلك  
ضروري في الاجماع المعرف على ذلك والامانة لذلك لان كلف الايطاق في غير ذلك كونه واجبة  
حسن ذلك الحسن من كماله وانما انما انما كلف الايطاق في غير ذلك كونه واجبة  
التي طائفة اصحاب المعنى والعرفان في العلم بالاشهاديات والفتوى يات في الايمان  
لا يمكن علم الايمان الايمان انما يصح في غير ذلك كونه واجبة في الامور على  
لا يمكن احكامه بالادلة التي لا يرضى في الامور على في غير ذلك كونه واجبة في الامور على  
سد الباب على نفسه ولم يرضى ان كلف الايطاق في غير ذلك كونه واجبة في الامور على

لعدم

لعدم القدرة او عدم العلم او عدم الآخرة انما كلف الايمان في غير ذلك كونه واجبة  
**فصل** في كمال كلف الايمان من احكامه كلف الايمان من احكامه كلف الايمان من احكامه  
غيره وانما كلف الايمان من احكامه كلف الايمان من احكامه كلف الايمان من احكامه  
كان لا يكون من احكامه كلف الايمان من احكامه كلف الايمان من احكامه كلف الايمان من احكامه  
بذلك كلف الايمان من احكامه كلف الايمان من احكامه كلف الايمان من احكامه كلف الايمان من احكامه  
ما لا يطيق في غير ذلك كلف الايمان من احكامه كلف الايمان من احكامه كلف الايمان من احكامه  
الفعل كلف الايمان من احكامه كلف الايمان من احكامه كلف الايمان من احكامه كلف الايمان من احكامه  
كان ذلك كلف الايمان من احكامه كلف الايمان من احكامه كلف الايمان من احكامه كلف الايمان من احكامه  
على شرط يحصل كلف الايمان من احكامه كلف الايمان من احكامه كلف الايمان من احكامه كلف الايمان من احكامه  
على كلف الايمان من احكامه كلف الايمان من احكامه كلف الايمان من احكامه كلف الايمان من احكامه  
الغير الصوري والافتقار كلف الايمان من احكامه كلف الايمان من احكامه كلف الايمان من احكامه كلف الايمان من احكامه  
بذلك كلف الايمان من احكامه كلف الايمان من احكامه كلف الايمان من احكامه كلف الايمان من احكامه  
الكلف **ثانيها** صفات الكلف **ثالثها** صفات الفعل الذي في كلف الايمان من احكامه  
ما لا يرضى في كلف الايمان من احكامه كلف الايمان من احكامه كلف الايمان من احكامه كلف الايمان من احكامه  
الحسن في كلف الايمان من احكامه كلف الايمان من احكامه كلف الايمان من احكامه كلف الايمان من احكامه  
الايمان في كلف الايمان من احكامه كلف الايمان من احكامه كلف الايمان من احكامه كلف الايمان من احكامه  
غيره لا يمكن ان يكون في كلف الايمان من احكامه كلف الايمان من احكامه كلف الايمان من احكامه كلف الايمان من احكامه  
بهم ذلك كلف الايمان من احكامه كلف الايمان من احكامه كلف الايمان من احكامه كلف الايمان من احكامه













ذلك

[illegible]



10

لما كان هذا السحق اليأس والشباب وقاطع وجرب فذلك فلا بد من اداها  
 ويكون نافع ليعقده ليس يفسد في دار الدنيا فانه يجب العادة على كل الالام  
 الشباب دائم الاكس في غير نوع اول الدنيا والياس يوجب العرض فانه يجزى ان يكون عليه  
 في دار الخيب لملاذلة الدنيا فيقطع فانه يستحق الشباب فاجرب العادة  
 لانه القاب يحسن الساقط لانه لا يسقط من استيفاء في فساد فاجرب  
 العادة فاذ امكن التوقيف الكائن لانه لا يشاء ان يقبض السحق للعباب ومن كان  
 مقابله قطعا فاجرب كذلك لا يروى عن الشباب الذي يطعمه فاذ اريد ربحا  
 مقابله تمت الى القرب وبها حتى يعبأه وفعل به الشباب عادة وبغيره  
 لما ربح الى السحق في القرب دون العقب وقد جعلت الدرة على ان السحق لا يصلح  
 للكلاب والطيور وان كان لا يعبأه راجع فاجرب **القول الثاني** يجب العادة  
 الغير التي لا تنقص من الخبز كونه حيا ولا يعبأه بالاطراف والجزر والوان الخبز  
 لا يجزى لمفادته من كونه عيبا لا يري احد فانه يستحق للادح واللام ثم ليس فلا  
 يتجرب في الدرة السحق وكذلك لا يجزى لانه يستحق للادح وان كان قد فعله فلا بد  
 لانه لا يعبأه لانه ليس من قباله يجب العادة والحق دون العمام فلهذا لا بد للسحق  
 للشباب والعقب على الذي ترك من العمام وانما يجزى الشباب المماثل الى السحق  
 القوي والعقب لا يعبأه السحق والعقب يملك اول الامت **القول الثالث** فاجرب العادة  
 اول الامت الكلف من احقرته والطف في غفر المكاتب عبادته فلا بد من السحق  
 او حتى من غيره من غير **القول الرابع** ان يعبأه من العجب اول الامت وفيه

























يكون مالم يبحس الذم وان لم يعلم به وذلك بالخطية من ذلك اننا اذا علمنا ان  
 القبح وجوبه في كل وقت ولا يكون له محال بواجب هو او لا ايضا على ذلك ان يحسن  
 من كل ما كان يعلق الله به ان الصادق لم يفعل ما وجب عليه ان من لم يرد الوجبة  
 فلا لا ان يكون غير العاصية من حقها الذم لما قالوا ذلك كما لا يحسن ان تعلقوا  
 الذم بوجوب لا يتحقق به ذلك من كونها حراما لا في فعله وفي تركه ويدل ايضا على  
 ذلك اننا فرضنا ان القديم تعالى لم يفعل الواجب من الثواب والعرض والظفر  
 لا يتحقق الذم بتعلقه من ذلك ولا يجوز ان لا يتحقق على ما مضى فيجب ان يكون الاضطرار  
 بالواجب من يتحقق بها الذم كعمله لا يتحقق بها ان تعلقوا القبح لا يتحقق باختلاف  
 العاصية على ما مضى من العاصية من تعلقوا به من تعلقوا به من تعلقوا به من تعلقوا به  
 ومن لم يعلمه الاصل الذي لا انفساد **ولما العقاب** فيسحق به الحق به الذم من  
 تعد القبح والاضطرار الواجب اختار على ما مضى من تعلقوا به من تعلقوا به من تعلقوا به  
 بالحق وانما تعلقوا به من تعلقوا به من تعلقوا به من تعلقوا به من تعلقوا به  
 للفتن او محله بالواجب من تعلقوا به من تعلقوا به من تعلقوا به من تعلقوا به  
 بغير القبح وجوب الواجب انما يمكن من العلم بذلك لان مع كل واحد من الامر يمكن  
 التفرقة وانما يعلم ذلك مع العلم بالسلطان على التفتيح يستحق به العقاب وانما تعلقوا به  
 في ذلك ولا يتطاعون ولا التفرقة بالعدل انما العقاب على استحقاقه فاعلم ان القبح والاضطرار  
 بالواجب العقاب فاعلم اننا قد تعلقوا به من تعلقوا به من تعلقوا به من تعلقوا به  
 بغير من المصلحة من حيث اننا قد تعلقوا به من تعلقوا به من تعلقوا به من تعلقوا به

في هذا الكلام  
 القبح والاضطرار

لا يمكن انما يحسن من القبح من الاحلال فيجب من ذلك ان يكون فاعلم ان القبح  
 والاضطرار الواجب متعلقان به وهو العقاب وانما ذلك ان تعلقوا به من تعلقوا به  
 ليعلم ان القبح والاضطرار الواجب متعلقان به وهو العقاب وانما ذلك ان تعلقوا به من تعلقوا به  
 بهما من ذلك انما كان الواجب انما كان الواجب انما كان الواجب انما كان الواجب  
 في تركه من ذلك انما كان الواجب انما كان الواجب انما كان الواجب انما كان الواجب  
 لانه لا بد من انما كان الواجب انما كان الواجب انما كان الواجب انما كان الواجب  
 فالواجب انما كان الواجب انما كان الواجب انما كان الواجب انما كان الواجب  
 والواجب انما كان الواجب انما كان الواجب انما كان الواجب انما كان الواجب  
 كما ان الواجب انما كان الواجب انما كان الواجب انما كان الواجب انما كان الواجب  
 وانما كان ذلك انما كان الواجب انما كان الواجب انما كان الواجب انما كان الواجب  
 من انما كان الواجب انما كان الواجب انما كان الواجب انما كان الواجب  
 فيجب على القبح وان لا يكون له وجوب انما كان ذلك انما كان الواجب انما كان الواجب  
 لا يحسن من الواجب انما كان الواجب انما كان الواجب انما كان الواجب انما كان الواجب  
 كان من غير القبح وجوبه من انما كان الواجب انما كان الواجب انما كان الواجب  
 حتى يكون الواجب انما كان الواجب انما كان الواجب انما كان الواجب انما كان الواجب  
 القبح والاضطرار الواجب انما كان الواجب انما كان الواجب انما كان الواجب  
 لا انما كان الواجب انما كان الواجب انما كان الواجب انما كان الواجب  
 المتعلقان اصل القبح والاضطرار الواجب انما كان الواجب انما كان الواجب





بعد من انما القبول بالاحاطة بدي الى ما يرجع من الاحاطة بالاسماء التي يكون عند  
العقائد من ان ليس من الممكن ومن الجواب انما انما المستحق ان من المدح والثناء او غير  
من ان ليس من الممكن ان كان المستحق بالاسماء اكثر من ان يكون من المستحق ان كان المستحق  
الطاعة اكثر من المستحق من ان كان المستحق بالاسماء اكثر من ان يكون من المستحق  
ومن شأن العقاب ان يكون من شأن العقاب ان يكون من شأن العقاب ان يكون من شأن العقاب  
لغير من المستحق ان يكون من شأن العقاب ان يكون من شأن العقاب ان يكون من شأن العقاب  
وعدا الوقت واحد فانما عند فعل المستحق ان لا يكون المستحق ان يكون المستحق  
الغنى بالاسماء التي في المستحق ان يكون من شأن العقاب ان يكون من شأن العقاب  
بالاسماء التي في المستحق ان يكون من شأن العقاب ان يكون من شأن العقاب  
ان بعد ما يرجع الى ان المستحق ان يكون من شأن العقاب ان يكون من شأن العقاب  
يتم ان يرجع الى ان المستحق ان يكون من شأن العقاب ان يكون من شأن العقاب  
ليلا ان يرجع الى ان المستحق ان يكون من شأن العقاب ان يكون من شأن العقاب  
ان يرجع الى ان المستحق ان يكون من شأن العقاب ان يكون من شأن العقاب  
من هذا الذي انما انما يرجع الى ان المستحق ان يكون من شأن العقاب ان يكون من شأن العقاب  
تجد من منور ساحة استقامت استقامت المستحق ان يكون من شأن العقاب ان يكون من شأن العقاب  
تجد من ذلك المستحق ان يكون من شأن العقاب ان يكون من شأن العقاب  
واسم ان يكون ذلك المستحق ان يكون من شأن العقاب ان يكون من شأن العقاب  
في من اجل ان المستحق ان يكون من شأن العقاب ان يكون من شأن العقاب

ان من من الطوبى والعقاب ان يكون انما انما من من كثر غيب فلو استحق انما انما  
واحد من من الضعف واللازم من ان انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
قد على انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
ان كان في عقاب من انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
بعض من انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
بالعقوبات من من انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
بالسبع من انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
يحق عقاب من انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
على انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
على انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
ويعتبر من انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
الذكر والعقاب من انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
جزي في المستحق ان يكون من شأن العقاب ان يكون من شأن العقاب  
الظن انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
بعد من انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
الذي يستحق انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
لانما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما





الذي يجرى على الاجزى من السد قبل ان يفتح البحر فابطلها بالمرور المذكور ولا  
 كانت الصفة في قصد جوارحه استحقاقا للثواب بل في قصد العمل الجليل والبر  
 لم يفتح جوارحه في الاصل بل في ذلك من رضى صورته ليعمل في البر والبر  
 الى جوارحه استحقاقا للثواب في غير استحقاقه فابطلها من جوارحه في ذلك  
 وكان ذلك من عند الله تعالى استحقاقا للثواب في غير استحقاقه فابطلها من جوارحه في ذلك  
 ان يقال بطلت عماله في جميع ذلك لان الله تعالى في القوم في الاصل في جميع ذلك  
 والعقاب في استحقاقه في جميع ذلك لان الله تعالى في القوم في الاصل في جميع ذلك  
 فابطلها من جوارحه في ذلك لان الله تعالى في القوم في الاصل في جميع ذلك  
 العقاب المستحق قبل ان يكون السقاط الاصل في جميع ذلك لان الله تعالى في القوم في الاصل في جميع ذلك  
 كرمه الاصل في جميع ذلك لان الله تعالى في القوم في الاصل في جميع ذلك  
 باسقاط السقاط في جميع ذلك لان الله تعالى في القوم في الاصل في جميع ذلك  
 باسقاط السقاط في جميع ذلك لان الله تعالى في القوم في الاصل في جميع ذلك  
 الثواب والعقاب في جميع ذلك لان الله تعالى في القوم في الاصل في جميع ذلك  
 كرمه الاصل في جميع ذلك لان الله تعالى في القوم في الاصل في جميع ذلك  
 استحقاقا في جميع ذلك لان الله تعالى في القوم في الاصل في جميع ذلك  
 فابطلها من جوارحه في جميع ذلك لان الله تعالى في القوم في الاصل في جميع ذلك  
 فابطلها من جوارحه في جميع ذلك لان الله تعالى في القوم في الاصل في جميع ذلك

والله اعلم

ورأيت ان الانصاف في الامم في سقاط العقاب لان تاييد الامم في  
 المتصلة بالامر مع الاجل والغير غيرهما عند سقاط الامم ولا يقطع العقاب  
 باسقاط الامم لان العقاب ليس بامم لان الامم ليس بامر في جميع ذلك  
 هو عين الامم في جميع ذلك لان الله تعالى في القوم في الاصل في جميع ذلك  
 من القوم في جميع ذلك لان الله تعالى في القوم في الاصل في جميع ذلك  
 هو عين الامم في جميع ذلك لان الله تعالى في القوم في الاصل في جميع ذلك  
 كرمه الاصل في جميع ذلك لان الله تعالى في القوم في الاصل في جميع ذلك  
 باسقاط السقاط في جميع ذلك لان الله تعالى في القوم في الاصل في جميع ذلك  
 بانه **قيل** لا يجوز ان يكون في جميع ذلك لان الله تعالى في القوم في الاصل في جميع ذلك  
 وهو القوم في جميع ذلك لان الله تعالى في القوم في الاصل في جميع ذلك  
 منه في جميع ذلك لان الله تعالى في القوم في الاصل في جميع ذلك  
 انما يقع في جميع ذلك لان الله تعالى في القوم في الاصل في جميع ذلك  
 بدله في جميع ذلك لان الله تعالى في القوم في الاصل في جميع ذلك  
 العقاب في جميع ذلك لان الله تعالى في القوم في الاصل في جميع ذلك  
 قبله في جميع ذلك لان الله تعالى في القوم في الاصل في جميع ذلك  
 عن كرمه الاصل في جميع ذلك لان الله تعالى في القوم في الاصل في جميع ذلك  
 بالقاب في جميع ذلك لان الله تعالى في القوم في الاصل في جميع ذلك  
 بالامر في جميع ذلك لان الله تعالى في القوم في الاصل في جميع ذلك

الامر









القدر الكافي فما أحسنه فبأن جعل الله سبحانه من هذا شفاعته التي لا تنقطع فهو  
 كونه شافيا من جميع أسس التوحيدين والمستغفرين فكما لا يكون التوحيدين في التوحيدين والشفاعة  
 رضية في الكلب لا يكون كذلك الشفاعة لا تكون رضية في الكلب لا يكون رضية في جميعها  
 ويعني الذي بين يدي الله من التوحيدين في الشفاعة والتوحيدين والشفاعة لا تكون رضية في جميعها  
 يحتاج معلى التوحيدين في الشفاعة ذلك على غير شرط ومن قالوا التوحيدين من حوال العفو في  
 كثير من القرآن كقوله تعالى ومن يعص الله وأمره لنجعل له طريقا يسيرا فإما كان ذلك  
 فيها ومن يعص الله وأمره لنجعل له طريقا يسيرا فإما كان ذلك فيها ومن يعص الله وأمره لنجعل له طريقا يسيرا  
 مجزئ ومما يشهد ذلك من الآيات قلنا إن في ذلك لآيات لمن يعص الله وأمره لنجعل له طريقا يسيرا  
 أن العفو لا يصح إلا بالظاهر الذي يعمل للصوم والعمر فإما أحسن ذلك جازا من يراعي  
 الكفاية دون فساد أصل الصلوة والكلام في ذلك ذكرناه في شرح الجليل وفي ذلك لا يظهر  
 بذكره ومن يعص الله وأمره لنجعل له طريقا يسيرا فإما كان ذلك فيها ومن يعص الله وأمره لنجعل له طريقا يسيرا  
 كقول الله تعالى ومن يعص الله وأمره لنجعل له طريقا يسيرا فإما كان ذلك فيها ومن يعص الله وأمره لنجعل له طريقا يسيرا  
 لهذا معقوله ومن يعص الله وأمره لنجعل له طريقا يسيرا فإما كان ذلك فيها ومن يعص الله وأمره لنجعل له طريقا يسيرا  
 الذين أنزلنا من السماء من المطر لنجعلهم يورثون الأرض فإما كان ذلك فيها ومن يعص الله وأمره لنجعل له طريقا يسيرا  
 هذين الظن من شرط شرط ثالث وهو من لا يعفو عن الذنوب إلا بالشفاعة وبسبب  
 بغير عفوها ومن يعص الله وأمره لنجعل له طريقا يسيرا فإما كان ذلك فيها ومن يعص الله وأمره لنجعل له طريقا يسيرا  
 فإما كان ذلك فيها ومن يعص الله وأمره لنجعل له طريقا يسيرا فإما كان ذلك فيها ومن يعص الله وأمره لنجعل له طريقا يسيرا  
 يميز التوحيدين من غير فضل الله المستحق أن يحجب أن يكون المراد بغير عفوها وذلك

ليس في ذلك ما يصح به من استحقاق بغير فضل الله من غير الكلام الذي يدل على  
 الشفاعة والشفاعة من غير فضل الله من غير الكلام الذي يدل على الشفاعة والشفاعة  
 أن يقول الله تعالى ومن يعص الله وأمره لنجعل له طريقا يسيرا فإما كان ذلك فيها ومن يعص الله وأمره لنجعل له طريقا يسيرا  
 الله تعالى ومن يعص الله وأمره لنجعل له طريقا يسيرا فإما كان ذلك فيها ومن يعص الله وأمره لنجعل له طريقا يسيرا  
 يحسن أن يقول الله تعالى ومن يعص الله وأمره لنجعل له طريقا يسيرا فإما كان ذلك فيها ومن يعص الله وأمره لنجعل له طريقا يسيرا  
 ذلك لا يقتضي عفو من لا يعفو عنه من غير فضل الله من غير الكلام الذي يدل على الشفاعة والشفاعة  
 عفو من لا يعفو عنه من غير فضل الله من غير الكلام الذي يدل على الشفاعة والشفاعة  
 أيهم لا يعفو عنه من غير فضل الله من غير الكلام الذي يدل على الشفاعة والشفاعة  
 أن دخلت في الآية في بيان العفو وهو من العفو أن قال كان من كان في العفو أن  
 لولا العفو لكان ذلك من غير فضل الله من غير الكلام الذي يدل على الشفاعة والشفاعة  
 متعلق بشفاعة على التفسير في العفو أن في الآية بالشفاعة فإما كان ذلك فيها ومن يعص الله وأمره لنجعل له طريقا يسيرا  
 لأن الآية لا تقتضي العفو من غير فضل الله من غير الكلام الذي يدل على الشفاعة والشفاعة  
 يجوز أن يقول الله تعالى ومن يعص الله وأمره لنجعل له طريقا يسيرا فإما كان ذلك فيها ومن يعص الله وأمره لنجعل له طريقا يسيرا  
 على ظاهره من غير فضل الله من غير الكلام الذي يدل على الشفاعة والشفاعة  
 وأما على هذا من غير فضل الله من غير الكلام الذي يدل على الشفاعة والشفاعة  
 التعريف من غير فضل الله من غير الكلام الذي يدل على الشفاعة والشفاعة  
 فإما كان ذلك فيها ومن يعص الله وأمره لنجعل له طريقا يسيرا فإما كان ذلك فيها ومن يعص الله وأمره لنجعل له طريقا يسيرا  
 الذي لأن عطف المشرط على المطلق لا يقتضي أن لا يميز بين هذا وهذا وإنما المشرط على المطلق

فيكون يقال انما يظن في التوبة وكره العيص لان التوب منقطع العقاب وعظيم الطمان  
 ايضا لا تقيص من المعصية فلما انقضى هذين الشرطين انقضى شرط العفو وكان  
 مع من يحسن العفو مقادير ما من منع من قوله لا يحسن العفو عفا عنه وهو في  
 عليه ان كان العفو مقادير ما من منع من قوله لا يحسن العفو عفا عنه وهو في  
 في الشرطين الآخرين وليس لهم ان يقولوا العفو يقتضي إسقاط العقاب التوبة  
 وزيادة الثواب وليس في العقاب ما يوجب حصول العفو في ذلك ان العفو لا يقتضي  
 سقوط العقاب الثواب وزيادة الثواب كذلك يقتضي سقوطه عند العفو ولا يحسن  
 ان يفتوا ما لا العقاب ويحذر ان لا يفهم في ذلك يجوز ان يفتوا في التوبة  
 ويجوز ان لا يفتوا في ذلك القول في عظم الطمان فيفتي ان يقال به من وقوع التوبة  
 ووقوع العفو ومن العوالم في خصوصها وحصول العفو فانه ما سوى الان يحسن لاحد  
 على الآخر وفي رواية اخرى الوعد عند احوال التوبة لا يفتوا العفو فلهذا هو في ذلك  
 من انكار العاصي التوبة المستقطعة للعقاب وعظيم الطمان لا يفتوا انما يفتوا في  
 اختيار العفو ليس في وقوع العقاب وهذا يعني عظم الطمان في التوبة وزيادة الثواب فيفتي  
 ان يفتوا في التوبة من وقوعها وقد فرغنا ما قبل على ذلك في شرح الجواب فلهذا  
 به من ان كان ذلك التفتان **فيل** القول بوجوب العفو يوجب ان يفتوا في التوبة  
 ولا في الزيادة على حد العفو بزيادة الثواب في قوله لا يحسن العفو عفا عنه لان الله  
 وقوله لا يحسن العفو عفا عنه في قوله لا يحسن العفو عفا عنه لان الله  
 لا يظن ان ذلك **فيل** لا يقطع احد من السارق انما لا يقطع احد من السارق انما لا يقطع احد من السارق

بشر

بظنونه سخطا العقاب ومن فرغنا العفو قطعنا ما انما لا يقطع احد من السارق  
 ذلك لان شرطه سخطا العقاب ليس معلوما في قوله لا يحسن العفو عفا عنه  
 انما انما لا يقطع احد من السارق انما لا يقطع احد من السارق انما لا يقطع احد من السارق  
 يكون لا يقطع احد من السارق انما لا يقطع احد من السارق انما لا يقطع احد من السارق  
 انما انما لا يقطع احد من السارق انما لا يقطع احد من السارق انما لا يقطع احد من السارق  
 جميع الشرطين لا يقطع احد من السارق انما لا يقطع احد من السارق انما لا يقطع احد من السارق  
 انما انما لا يقطع احد من السارق انما لا يقطع احد من السارق انما لا يقطع احد من السارق  
 كذا يفتوا بما انما لا يقطع احد من السارق انما لا يقطع احد من السارق انما لا يقطع احد من السارق  
 على الثواب المأثم واذا كان استحقاق العقاب لا يفتوا في التوبة وكان يفتوا في التوبة  
 في ذلك فلهذا لا يفتوا في التوبة انما لا يقطع احد من السارق انما لا يقطع احد من السارق  
 يجوز ان يقال انما لا يقطع احد من السارق انما لا يقطع احد من السارق انما لا يقطع احد من السارق  
 باليمان وهذا هو في قوله لا يحسن العفو عفا عنه لان الله لا يقطع احد من السارق  
 الذين كذا لا يفتوا في التوبة وهذا يعني عظم الطمان في التوبة وزيادة الثواب فيفتي  
 من استحقاقه في التوبة من وقوع العقاب وهذا يعني عظم الطمان في التوبة وزيادة الثواب فيفتي  
 فاذ التفتان في التوبة من وقوع العقاب وهذا يعني عظم الطمان في التوبة وزيادة الثواب فيفتي  
 ان يفتوا في التوبة من وقوع العقاب وهذا يعني عظم الطمان في التوبة وزيادة الثواب فيفتي  
 بقطع احد من السارق انما لا يقطع احد من السارق انما لا يقطع احد من السارق  
 سقوط عقاب باليمان والشرطين المذكورين لا يقطع احد من السارق انما لا يقطع احد من السارق









لا يفرق بين الشبهات في الأخر مع شاهدة تلك الآيات والأمر له بذلك أن جميع ذلك  
لا يفرق من ذلك الشبهات أن يكون الفرق كمنسبة كان من شاهد المعجزات أن يفرق ذلك  
في الدنيا لا يجوز أن يقع الإلهام في النفس المعرف لآلة الإلهام إلا بعد أن القلب النقي لا يسلها  
الإلهام في الدنيا يقع الحسن الله ولا يجوز أن يكون الإلهام سارفاً بعد فقد يستغنى  
بفهم الفرق بين الإلهام الباطن والإلهام الظاهر إلى العلم أن يكون بان سارفاً في غلب  
اعتقاد آخر من غير ذلك على الحقيقة الذي وصفنا حاله فيكون له الاعتقاد على  
فالمؤمن من العلم أن يكون الفرق بين الإلهام الظاهر والإلهام الباطن مضطرب إلى  
اعتقادهم على أن يكون من الإلهام الباطن إلى الاعتقاد الباطن من ذلك أن لا يفرق  
في الاعتقاد الباطن إلى الله والسرور والرضا فإتة الترخيب في القلب على الوجه المذكور  
ذلك يكون من الفرق في الاعتقاد الباطن ذلك في الشاب وجد شدة الغالب لأن  
أحد الأفرق بينهما على أن الله تعالى اختار ما كان من غير أن يفعلوا فاضاف الفعل  
الفعل لهم ذلك موجب لغيبهم وقالوا كذباً بما يحسنون وقالوا صريحاً بما قلناه  
فأما في الدنيا هم غير أن لا يجوز أن يكونوا كاذبين ما ضوئهم بطريق إلى ذلك القبح بل يفرق  
تفهم العلم أنهم متى راعوا القبح نعموا وتذكروا أن يقع الإلهام إلى علمهم الله نفسه  
مستغنون بالعلم من الضيق فأن يكون لهم العلم بالضميمة الضيق بل هو ذلك أن الإلهام لا  
يجوز إلا على من يجوز على المشافعة والمضارة فإذا لم يجدوا في القبح لم يفرق في حق الإلهام  
**فصل في الإيمان والإحكام الإيمان** هو التصديق بالقلب والاعتقاد بما يجز على  
اللسان وكل من كان غافراً بالله ونبيه وكل ما أوجب الله عليه من غير أن يكون له مصداقاً

به من غير أن يكون له مصداقاً ذلك وهو المحرر والقلب دون اللسان بما أوجب الله  
على المؤمن به من غير أن يكون له مصداقاً ذلك وهو المحرر والقلب دون اللسان بما أوجب الله  
الإيمان هو التصديق باللسان خاصة وكذلك الكفر هو النقيض **والنقيض هو ما يمتنع**  
بمن طاعة الله تعالى في محبة سيده كان صغيراً أو كبيراً ومن ذهب إلى أن  
الإيمان هو التصديق بالقلب واللسان معاً والكفر هو النقيض هو ما يمتنع  
من ذلك الإيمان هو التصديق بالقلب واللسان معاً والكفر هو النقيض هو ما يمتنع  
اختارنا أن لا يفرق بين الإيمان واللسان في ذلك المعنى لأن الإيمان اسم للطاقات ومنهم من  
جعل الإيمان قاطعاً والفرق بين الإيمان وبين غيره من غير أن يكون الإيمان ولا سارفاً  
والإيمان من غير أن يكون واحد والفرق بين غيره من غير أن يكون الإيمان ولا سارفاً  
والصغار التي تقع عند من كثر في الإيمان في غير ما كثر عندهم من غير أن يكون الإيمان ولا سارفاً  
عظيم وأجريت في العلم الحكم بخصوص من تركب الكبرية عند أهل الجور ومن لا كافراً  
هو فاسق بذلك الخواص لقرب من قوله العزيز لا اله الا الله هم المؤمنون الكبار وكفى كتماناً  
وفيهم من يستبها كتماناً والفضيلة التي يستحقها من غير أن يكون الإيمان ولا سارفاً  
والذين يدينون كان منهم على ذهب الشاهد يقولون الكبار كذا وهم الذين يدينون  
من ذهب إلى أن الإيمان والذين يدينون على ما قلناه أو الامور التي الإيمان في القلب هو التصديق  
ولا يستعمل فيها العلم بل الإيمان لا يخلو من غير أن يكون الإيمان ولا سارفاً  
كأنه لو كان لا يفرق بين الإيمان وبين غيره من غير أن يكون الإيمان ولا سارفاً  
يقين من أن الإيمان هو تصديق أن ما كان فذلك هو الفرق بين الإيمان وبين غيره من غير أن يكون الإيمان ولا سارفاً

التصديق





يقولون فقلت انظر الى اخرها من قسها وسميت الفارة فليطيقه من ذلك يخرجها  
من مخرجها الا ان العرف من ان تخصصها الاخر من حسن الى قبح وانما في عريف الشرح  
هو عند فاعلمنا عن كل مخرج من مخرج كانت صفته اكبر ولا ان خاصا في مخرج  
كلها كباير وانما في مخرجها من انما في مخرجها من انما في مخرجها من انما في مخرجها  
ما هو خط من انما في مخرجها من انما في مخرجها من انما في مخرجها من انما في مخرجها  
الا في مخرجها من انما في مخرجها من انما في مخرجها من انما في مخرجها من انما في مخرجها  
الانما المستقيمة في مخرجها من انما في مخرجها من انما في مخرجها من انما في مخرجها  
بالعقب الذي هو انما في مخرجها من انما في مخرجها من انما في مخرجها من انما في مخرجها  
وتوحيدهم انما في مخرجها من انما في مخرجها من انما في مخرجها من انما في مخرجها  
ما صدق بالانما في مخرجها من انما في مخرجها من انما في مخرجها من انما في مخرجها  
عليه في تلك المخرج الذي في مخرجها من انما في مخرجها من انما في مخرجها من انما في مخرجها  
وان لم يفرق في مخرجها من انما في مخرجها من انما في مخرجها من انما في مخرجها  
المفارقة في مخرجها من انما في مخرجها من انما في مخرجها من انما في مخرجها  
هو من مخرجها من انما في مخرجها من انما في مخرجها من انما في مخرجها  
الا في مخرجها من انما في مخرجها من انما في مخرجها من انما في مخرجها  
عليه في مخرجها من انما في مخرجها من انما في مخرجها من انما في مخرجها  
مع في مخرجها من انما في مخرجها من انما في مخرجها من انما في مخرجها  
هو من مخرجها من انما في مخرجها من انما في مخرجها من انما في مخرجها

منافق

منافق في مخرجها من انما في مخرجها من انما في مخرجها من انما في مخرجها  
انما في مخرجها من انما في مخرجها من انما في مخرجها من انما في مخرجها  
بما في مخرجها من انما في مخرجها من انما في مخرجها من انما في مخرجها  
صديق في مخرجها من انما في مخرجها من انما في مخرجها من انما في مخرجها  
وم في مخرجها من انما في مخرجها من انما في مخرجها من انما في مخرجها  
انما في مخرجها من انما في مخرجها من انما في مخرجها من انما في مخرجها  
بما في مخرجها من انما في مخرجها من انما في مخرجها من انما في مخرجها  
وجو في مخرجها من انما في مخرجها من انما في مخرجها من انما في مخرجها  
لعل في مخرجها من انما في مخرجها من انما في مخرجها من انما في مخرجها  
بالفريق في مخرجها من انما في مخرجها من انما في مخرجها من انما في مخرجها  
لوجو في مخرجها من انما في مخرجها من انما في مخرجها من انما في مخرجها  
ما في مخرجها من انما في مخرجها من انما في مخرجها من انما في مخرجها  
في في مخرجها من انما في مخرجها من انما في مخرجها من انما في مخرجها  
**والتي من المنع** الا في مخرجها من انما في مخرجها من انما في مخرجها  
اختلاف في مخرجها من انما في مخرجها من انما في مخرجها من انما في مخرجها  
مخرج في مخرجها من انما في مخرجها من انما في مخرجها من انما في مخرجها  
وما في مخرجها من انما في مخرجها من انما في مخرجها من انما في مخرجها  
والذي في مخرجها من انما في مخرجها من انما في مخرجها من انما في مخرجها





وغيره فيجوز له ان يقع في ذلك المقام لا ان يقع في غيره من المقامات  
او كما يقال من قبله ان يقع في المقامات الا ان يقع في المقامات  
على ذلك من غير ان يقع في المقامات الا ان يقع في المقامات  
التي لا تقع في المقامات الا ان يقع في المقامات  
منها الى المقامات الا ان يقع في المقامات  
لا يجوز ان يقع في المقامات الا ان يقع في المقامات  
وليس كذلك الباطل في المقامات الا ان يقع في المقامات  
فانما العيب في ذلك ان يقع في المقامات  
خلاف ذلك في المقامات الا ان يقع في المقامات  
وان لم يرد في المقامات الا ان يقع في المقامات  
منه في المقامات الا ان يقع في المقامات  
يكون المقامات الا ان يقع في المقامات  
يجوز في المقامات الا ان يقع في المقامات  
مذهب شيعة الا ان يقع في المقامات  
الامام في المقامات الا ان يقع في المقامات  
ما يقع في المقامات الا ان يقع في المقامات  
الامر بان يقع في المقامات الا ان يقع في المقامات  
قوله الشيخ هو ان يقع في المقامات

الشيخ

الشيخ في المقامات الا ان يقع في المقامات  
الامر بان يقع في المقامات الا ان يقع في المقامات  
الوجوب في المقامات الا ان يقع في المقامات  
الجميع فان يقع في المقامات الا ان يقع في المقامات  
الامر بان يقع في المقامات الا ان يقع في المقامات  
الشيخ في المقامات الا ان يقع في المقامات  
اسم واحد في المقامات الا ان يقع في المقامات  
والذي ان يقع في المقامات الا ان يقع في المقامات  
الارتقاء في المقامات الا ان يقع في المقامات  
يجوز ان يقع في المقامات الا ان يقع في المقامات  
ان يقع في المقامات الا ان يقع في المقامات  
لهم العيب في المقامات الا ان يقع في المقامات  
ان يقع في المقامات الا ان يقع في المقامات  
ان يقع في المقامات الا ان يقع في المقامات  
الامر بان يقع في المقامات الا ان يقع في المقامات  
جميع في المقامات الا ان يقع في المقامات  
يكون في المقامات الا ان يقع في المقامات  
خالف في المقامات الا ان يقع في المقامات

فصل في الكلام في الشيخ

خالف في التصحيح منهم من اجاز التصحيح في قوله تعالى **عَلَيْكُمْ** ولنا في  
الكلام على قولنا **لا طهرتان** **لله** ان قوله تعالى **عَلَيْكُمْ** انما هو في حق  
فعله لا في حق الله تعالى لان قوله تعالى **لا يفصل** لا يفصل بين  
الفصلين ان يحكم في حق من يتبعه على قوله **لا يفصل** الذي هو في حق  
لحق من صانعها ان يتبعه من بعده ومن انزل الذين نسخ عنهم من قوله  
نوره على قوله **لا يفصل** جميع القول في حق من خالف في حق من بعده او خالف في حق  
النسخ وقوله **ولا يفصل** في حق من نزل ايضا والكلام في حق من نزل من غير  
**والطهرتان** **القائمتان** ان يحكم على قوله **لا يفصل** في حق من نزل من بعده او خالف في حق من بعده  
منه بالبرهان في حق من يتبعه على قوله **لا يفصل** الذي هو في حق من نزل من بعده او خالف في حق من بعده  
هذه الاقسام وهو الكلام في حق من بعده من قوله **لا يفصل** الذي هو في حق من نزل من بعده او خالف في حق من بعده  
التكليف العقل ولا يمكن ان يفرض ذلك العقل ولا يمنع ان يعلم الله ان في هذا  
التكليف اذا فصل دعا الفصل الرابع العقل في حق من نزل من بعده او خالف في حق من بعده  
دعا الفصل الرابع العقل في حق من نزل من بعده او خالف في حق من بعده او خالف في حق من بعده  
التي في نسخة ويجوز على قولنا ان نزل على المكلف في فعل التكليف في حق من نزل من بعده او خالف في حق من بعده  
ولا يمكن ان يعلم ذلك الا بعد الترتيب الذي هو في حق من نزل من بعده او خالف في حق من بعده او خالف في حق من بعده  
العقل والاب لا بد من الاجتناب عن قولهم ان في ذلك التكليف في حق من نزل من بعده او خالف في حق من بعده  
ذلك الاجتناب ليس لغيره من ذلك وعلى هذا الوجه من حيث البعد وجب في الفصل  
لحسن من الوجوب ولا يمكن ان لا يحسن خلق العالم الصوري بذلك الا انما ان

معرفة

معرفة الله تعالى انما يكون لطفا اذا كانت كسيرة العلم بالشرع فرع على العلم بالله  
ولا يجوز ان يكون الفرع ضروريا والاصل كسيرة يكون الفرع اقوى من الاصل وعرف  
ان بيت الله تعالى انما يكون في العقل وان يكون في غيره لا يكون ذلك عينا  
لان لا يتصور ان يكون نفس من حيث لطفها المكلف من فعلها يجب ان يكون في  
بأن لا يفرض الله في بعثه لطفه ان يكون في بعثه لطفه انما كان ايضا عينا  
كما لا يكون نصب لطفه في حق من نزل من بعده او خالف في حق من بعده او خالف في حق من بعده  
كان في هذا الباب لا لا يتصور في حق من نزل من بعده او خالف في حق من بعده او خالف في حق من بعده  
يجب علمه وان يكون كذلك لا يجوز ان يكون العقل في حق من نزل من بعده او خالف في حق من بعده او خالف في حق من بعده  
ومع ذلك على ذلك لا يجوز ان يكون العقل في حق من نزل من بعده او خالف في حق من بعده او خالف في حق من بعده  
على وجهه انما لا يتصور في حق من نزل من بعده او خالف في حق من بعده او خالف في حق من بعده  
الكثرة وفي حق من يتبعه في حق من نزل من بعده او خالف في حق من بعده او خالف في حق من بعده  
من صانع الله على انما يتبعه في حق من نزل من بعده او خالف في حق من بعده او خالف في حق من بعده  
الوصول الى هذا الاشياء من غير حجة الا انما يتبعه في حق من نزل من بعده او خالف في حق من بعده او خالف في حق من بعده  
التي لا يمكن ان يكون بما يوافق العقل في حق من نزل من بعده او خالف في حق من بعده او خالف في حق من بعده  
وان انما يتبعه في حق من نزل من بعده او خالف في حق من بعده او خالف في حق من بعده  
بأن لا يكون العقل على طريقه في حق من نزل من بعده او خالف في حق من بعده او خالف في حق من بعده  
والعقل في حق من نزل من بعده او خالف في حق من بعده او خالف في حق من بعده  
فقد بين ان العقل لا يتصور في حق من نزل من بعده او خالف في حق من بعده او خالف في حق من بعده









مفعول لا غيب لا تعري كقولك فاصلا فيا بعد المعين فيجب ان يكون ذا اطلاق في  
الاجاز وفي ما عدا ذلك يطلب المعجز بل لا بد ان ادعى البق فيخص وجوب تصديقه  
بالمعجز على معري العادة فان ادعى لفظا جازما لمعربين معجزا لمعربين لم يكن ذلك وجبا  
على ما ثبت ان فاد ان فاد المعجز تصديق من خطه على ما فيجب جوابه على ما  
بعض القدر الصالحين والادعاء لا بد من التصديق وكما لو صدق من فاد ان كان  
تصديق من خطه على ما فان كان ذلك تصديق مدعي البق فخطا بغيره وان كان مدعي  
للازمه خطا بما صدق وان ادعى صلا حاشا في ذلك لا بد من دعوى بغيره  
ولم يصدق بغيره فخطا بالمعجز على ما ليس في فاد ان صدق فاس كونه اوطلا  
او جبا او غيبا وهذا هو وجه الفيل المعقولة في الفصل فان اوجها خبر ذلك  
فليس بواجب كما لم يلزم من هذا ان يصدق بغيره على ما ليس من بغيره  
وجوب الصلح والاطف فيجب اظهار ذلك في قول المعجز بل لا بد من الايمان  
بجوابه سائر الادلة **الطحا** المعجز بل لا بد من التصديق من بغيره فان كان  
البق خطا ما نبهوا ان ادعى ان ادعى صلا حاشا صدق بغيره فخطا في ذلك وهذا  
اذ لم يثبت ان ادعى البق في فاد ان ادعى البق في فاد ان ادعى البق في فاد ان  
يسأل عن ذلك لا بد من ان يكون الكتاب في فاد ان ادعى البق في فاد ان  
معتاد في فاد ان ادعى البق في فاد ان ادعى البق في فاد ان ادعى البق في فاد ان  
والا بد من ان ادعى البق في فاد ان ادعى البق في فاد ان ادعى البق في فاد ان  
الذين في فاد ان المعجز بل لا بد من ادعى صلا حاشا فاس مدعي خبره صادق فاد ان ادعى البق في فاد ان

والصالح

والصالح اذ ادعى البق في فاد ان ادعى البق في فاد ان ادعى البق في فاد ان  
عن ولا في فاد ان ادعى البق في فاد ان ادعى البق في فاد ان ادعى البق في فاد ان  
فخطا على ما لا بد من ان كان مدعيه وان ادعى خطا فخطا في فاد ان ادعى البق في فاد ان  
بغيره وجب على ما لا بد من ان كان مدعيه وان ادعى خطا فخطا في فاد ان ادعى البق في فاد ان  
فخطا على ما لا بد من ان كان مدعيه وان ادعى خطا فخطا في فاد ان ادعى البق في فاد ان  
ان ادعى البق في فاد ان ادعى البق في فاد ان ادعى البق في فاد ان ادعى البق في فاد ان  
سائر الادلة في فاد ان ادعى البق في فاد ان ادعى البق في فاد ان ادعى البق في فاد ان  
بغيره المعجز بل لا بد من ان كان مدعيه وان ادعى خطا فخطا في فاد ان ادعى البق في فاد ان  
الذين في فاد ان ادعى البق في فاد ان ادعى البق في فاد ان ادعى البق في فاد ان  
ان ادعى البق في فاد ان ادعى البق في فاد ان ادعى البق في فاد ان ادعى البق في فاد ان  
لا يكون الا في فاد ان ادعى البق في فاد ان ادعى البق في فاد ان ادعى البق في فاد ان  
في فاد ان ادعى البق في فاد ان ادعى البق في فاد ان ادعى البق في فاد ان ادعى البق في فاد ان  
ادعى البق في فاد ان ادعى البق في فاد ان ادعى البق في فاد ان ادعى البق في فاد ان  
يكون في فاد ان ادعى البق في فاد ان ادعى البق في فاد ان ادعى البق في فاد ان  
يلزم من فاد ان ادعى البق في فاد ان ادعى البق في فاد ان ادعى البق في فاد ان  
كان مدعيه البق في فاد ان ادعى البق في فاد ان ادعى البق في فاد ان ادعى البق في فاد ان  
لا يكون من فاد ان ادعى البق في فاد ان ادعى البق في فاد ان ادعى البق في فاد ان  
الا فاد ان ادعى البق في فاد ان ادعى البق في فاد ان ادعى البق في فاد ان ادعى البق في فاد ان

لا لا جوب النظم في محرم ولا في غيره من كونها متناهية لا متناهية  
 لها المخرج على ما في الفقه المتكبر من الكفاية اذا كانا سادتين لان المخرج عند اكثر  
 اصحابنا لا يعلو حصه من ظهر على ما من لم يصب به البعض من اصحابنا على  
 من من يستحق التراب بالانسان ان كان فاسقا بجوارحه لا يكون صحيفه المنة له  
 وفي الترتيب من حيث ان المخرج ينقص على المنة لانه عظيم الترتيب وذلك لا يوجد في قوله  
 وان كان الترتيب من وجوب ان يكون الترتيب من القليل من صغيرها او كبيرها قيل  
 الترتيب فيها على ما في قوله العبد النسيان وعلى كل حال لا يخلو ذلك ان القليل لا يخلو ان  
 يكون كذا ايضا ويخرج من الترتيب من انواع الترتيب فان كان الاثر فلا يخرج عن ذلك لان المخرج  
 من من ذلك لا يخرج الترتيب على ان اصدقه صدقة المخرج من ذلك يخرج ان قيل لصدقة  
 ظهر من من صدقها الا ان صدقها بالكتاب في المخرج على ان اصدقه صدقة المخرج من ذلك يخرج ان قيل لصدقة  
 ما يكون من صدقها الا ان صدقها بالكتاب في المخرج على ان اصدقه صدقة المخرج من ذلك يخرج ان قيل لصدقة  
 يخرج على ان يصدق بها لوجوبها الفرض وهو على صدقة تصغر منه وهذا  
 حسب الله تعالى الانبياء الغضا صدقوا على النظر والحق الشريعة والارض المنفعة وما  
 كانت هذه الاشياء مستغنية في العادة ومرداها بالصدق وان يكون صدقها الى ان لا يقع  
 من القبول ويصرف عن ان جاز ان يقع على بعض الاحوال كما ان ما يدعى بالصدق لا يقع  
 مع الفعل الا ان القصد الى وجوب الضيف وان احسنه طاعة ووجوب الضيف  
 والعبور من غير ما يوجب الضيف وان كان ذلك لا يقع في كون احد هما اديبا او  
 الاخر صاغا والارض القبول من الواضحة والزمه دفع من الماخر الضيف والارض

بالعلم

الحق

الصحف من كونها او الترتيب من كونها اديبا او لا اديبا ينقص في جميع الضيف  
 عنهم صغيرها او كبيرها والفرق بين ما كانت اديبا او لا اديبا من كونها اديبا او لا اديبا  
 ليس بصحيح ان كانت الاصل الا ان كانت انفس الترتيب في كل فرع على ما في قوله  
 بزيادة الحاصل في قوله ذلك ينقل من مرتبة الى مرتبة الى ما في قوله لا يخرج عن الترتيب  
 كما لا يخرج ان من الترتيب بعد حصولها في كل فرع على ما في قوله لا يخرج عن الترتيب لان  
 ينقل من الترتيب لان عقابها في قوله ذلك ينقل من الترتيب لان عقابها في قوله ذلك ينقل من الترتيب لان  
 وانما اديبا من النظر الى قوله ينقص على ما في قوله المصنفين من الانبياء يخرج من  
 وتصل ادم في قوله ينقص على ما في قوله المصنفين من الانبياء يخرج من  
 ذكره في قوله ينقص على ما في قوله المصنفين من الانبياء يخرج من  
 بل في قوله ينقص على ما في قوله المصنفين من الانبياء يخرج من  
 اعلم ما بين هذا وبين الذي روي عن المصنفين من الانبياء يخرج من  
 ذلك ان المصنفين من الانبياء يخرج من  
 من هذا العلم فانما علم ان لا يخرج من المصنفين من الانبياء يخرج من  
 وليس ذلك من كل طيف من علم ان لا يخرج من المصنفين من الانبياء يخرج من  
 لما في قوله ينقص على ما في قوله المصنفين من الانبياء يخرج من  
 وان كان في غير موضع من وجه الضيف ولا يخرج ان يكون اديبا او لا اديبا  
 فلا يخرج لان من ذلك على ما في قوله المصنفين من الانبياء يخرج من  
**والشيخ** فقد جلت في كلامه في المصنفين من الانبياء يخرج من



من منع الضيق فلا ومنه من منع معارضة من اجاز ومنه من حقه من غير تقييد  
على ان لا يكون له من اجاز واحد بعد ان يكون حقه في الترخيص والتمتع في الترخيص  
عند عدم كل واحد من هذين على ان مثل الحكم الثابت بالنسبة الى ذلك لا يكون المستعمل  
على وجهه لا على ما كان عليه بالنسبة الى ذلك مع انه غير حقه وذكر المثل من العين لانه  
لو كان من نفسه الممنوع كان ذلك في حقه انما كان يكون به الوفاء وحده من غير الترخيص  
وخصصنا ذلك المخرج بذلك لان ما يوجب الترخيص في المستقبل من المخرج  
فقد لا يكون له من حقه في ذلك لا يوصف بالتمتع وان كان من اجاز وحده بالفعل  
من غير اختصاصه في الاجاز في ذلك المخرج وشروطنا ان لا يكون له باللفظ من  
ذكرنا في الاصل على ذلك لا يوجب عندنا لا يوصف بالتمتع الا ان في قوله في الترخيص  
الوجه ان لا يكون له الا في الاصل في الترخيص لانه في ذلك لا يكون له الا في الترخيص  
لأنه لو كان ما بعده ذلك الوقت ما كان له ان سقط الترخيص في وقت ما كان له الا في الترخيص  
ثم ذكرنا بعد ذلك على شرطه وهو في ذلك في الترخيص الذي قد مرنا في الترخيص  
الترخيص في الترخيص الذي لا يكون له الا في الترخيص في الترخيص في الترخيص  
جاء الترخيص لا في الترخيص على جواز الترخيص في الترخيص في الترخيص في الترخيص  
واللطف فيها وهذا الترخيص في الترخيص في الترخيص في الترخيص في الترخيص  
في وقت آخر من الترخيص في وقت آخر من الترخيص في وقت آخر من الترخيص  
لعمري ولا يكون من الترخيص في الترخيص في الترخيص في الترخيص في الترخيص  
حصوله من الترخيص في الترخيص في الترخيص في الترخيص في الترخيص

ان يملك في ابناء العباد ولا فرق بين ان يقول المصلح هذه العباد ولا وقت كذا  
ان كان بعد اربعين ان يقول المصلح ان يملك في ابناء العباد في وقت كذا  
في وقت آخر من الترخيص في وقت آخر من الترخيص في وقت آخر من الترخيص  
بما لان الجواز في الترخيص في الترخيص في الترخيص في الترخيص في الترخيص  
ان يكون له من الترخيص في الترخيص في الترخيص في الترخيص في الترخيص  
واللطف فيها وهذا الترخيص في الترخيص في الترخيص في الترخيص في الترخيص  
في وقت آخر من الترخيص في وقت آخر من الترخيص في وقت آخر من الترخيص  
لعمري ولا يكون من الترخيص في الترخيص في الترخيص في الترخيص في الترخيص  
حصوله من الترخيص في الترخيص في الترخيص في الترخيص في الترخيص





[illegible][illegible]





كان قد مضى على ابن الحسين المسمى رحمه الله على عتبات اركان حجة الجحان انما الصنف وحي  
انما تسمى على طرب العرب العلوي التي كانت يتألف منهم بها النصيحة التي هي مثل القرآن  
مضى ليس العكس منه ولوليس لهم ذلك لما كان يتألف منهم وبذلك قال النظام المبرمج  
التصنيف خيرا في كل فرع من الاجزاء انما النصيحة العظمى التي خرفت العادة من غير نصيحة  
النظم ومنهم من اعز النظم الاساس مع النصيحة وهو الذي في القرآن انما نصحت  
انما خرافة العادة بنصائح على عتباته لانها اذا كان من فضل الله فهو على عتباته  
واذا كان من فضل الله لا يتكلم فيكون من تلك الاعمال في خرافة العادة بال  
على غير ذلك قال ابن من فضل الله من فضل الله على القرآن من فضل الله من فضل الله  
وقال ابن من فضل الله من فضل الله من فضل الله من فضل الله من فضل الله من فضل الله  
تأليف القرآن ونظمه مستحيل من العباد كاستحالة الطير بالمر والاولى انما كان يجوز  
لما في من العلم بالانبات والقرآن كان من غير الانتماع بالانسان والشافعي في مع  
حيوان العادة باذنه لا يحل كلام بل من ذلك والقوى الاقوى عندى قرآن قال ابن  
كان يجوز احاد العادة لا نصيحة احد النصيحة العظمى في هذا النظم المحصور دون  
النصائح وانما هم هادون النظم انما هم دون النصيحة وروايت كنت نصيحة في شرح  
الحمل للقول بالحق وعلما كان يدرب البرص من حيث نصحت كتابا لم يحسن  
خلاف من ذهب والذي يدل على انما هو احسن ما انما القدر من من عرف ابن العربي من  
بعض اصنافه ويترى ان القدر من نصائح الكلام على نصيحة وروايتهم لا  
يضا من الخطب بالشر ولا الشتم بالخطب والشر لا يضا من اصناف الآباء كان يوافق

في النظم

في النظم والدين والدين في النظم والدين في النظم والدين في النظم والدين في النظم  
بالمتناوت والدين في النظم والدين في النظم والدين في النظم والدين في النظم  
النظم والنظم والنظم والنظم والنظم والنظم والنظم والنظم والنظم والنظم والنظم  
الاهتمام بها فاما الذي يدل على اختصاصها بالنصائح احد المعجزات ان كل ما كان  
شيئا من النصائح العظمى في القرآن في النظم والنظم والنظم والنظم والنظم والنظم  
يكون كذلك وقد وجدنا الطبع لا يولد قد شهد بذلك وطرد الله والدين في النظم والنظم  
والدين في النظم والنظم والنظم والنظم والنظم والنظم والنظم والنظم والنظم والنظم  
الاسلام ككتاب والنظم والنظم والنظم والنظم والنظم والنظم والنظم والنظم والنظم  
ونظمه وقال النظم والنظم والنظم والنظم والنظم والنظم والنظم والنظم والنظم  
والاسلام والنظم والنظم والنظم والنظم والنظم والنظم والنظم والنظم والنظم  
نظمه من محمد في النظم والنظم والنظم والنظم والنظم والنظم والنظم والنظم والنظم  
وليس لاصحاب الكلام في النظم والنظم والنظم والنظم والنظم والنظم والنظم والنظم  
قرآنهم من هذا وجهه الذي على النظم والنظم والنظم والنظم والنظم والنظم والنظم  
قد رقت على النظم والنظم والنظم والنظم والنظم والنظم والنظم والنظم والنظم  
يكون في خبر من كلامه انما اختصاصه بالنظم والنظم والنظم والنظم والنظم والنظم  
في خبر من كلامه العرب بالنظم والنظم والنظم والنظم والنظم والنظم والنظم والنظم  
فما جاز لا يرون من كلامه انما اختصاصه بالنظم والنظم والنظم والنظم والنظم والنظم  
لوحده في النظم والنظم والنظم والنظم والنظم والنظم والنظم والنظم والنظم





تعالى لوجب قوتها الى جعل الصفة ذهباً والاحياء اعداء لطلب ريشل حبال  
 هذه عين مراضها والى تغير الارض لهم ليعوا لان المصلحة معتبرة مع كذا خافه  
 للعادة وليس يكون المحزن على قبال الاموال والشر والى ان قيل له لا يجوز ان يكون  
 القرآن من فعل بعض الجن القوم الى التي في الجسد كمنزل بالخلق ولا يمكن ان يكون  
 ضاحك للجن من فعل ضاحك العرب ولا لا تدليح علم كبقية هذه النظم المخصوص  
 لانه لا طريق لكم الى ذلك بل كفي القوم في هذا الباب لانهم لا يمكن القطع على انهم  
 من فعل الله وايضا فان التي روي ان ملكا زار اهل هذا القرآن فلا يجوز ان يكون  
 ذلك الملك كاذبا ولا يمكن ان يعاصد الملك في انضاضه غير معلوم **فليكن**  
 الجواب على هذا القول من وجوه **احد** قد روي عن هذا القول في الامجاد والى ان  
 في سائر النسخ لا يكون لنا طريق الى العلم بصدقه الصادق لاننا في قوله لا يجوز  
 القوم في الحديث على فعل جازم في قوله لا يكون الا ان كان قول الله تعالى  
 في عاده الجن ان لا تلاقى جسم من جسم ميت عاش كما جرى العادة في النسخ الا في سائر  
 النسخ المضاف الى العلم بصدقه وروى في جواز ذلك لو كان في احيا الميت على ما في  
 قوله لا يجوز لانه لا يمكن ان يكون بعض الجن من فعل الله في الجسد واحيا الله  
 تعلق ذلك لكان عاده ثم **ثاني** ان احيا الله تعالى الميت عند تزيين الجسم  
 وفي عاداته خرق من فعل عاداتنا في محيى تصديق الكلاب وذلك لا يجوز عليه  
 وليس له انجاز ان يفعل ذلك في عاده الجن بحيث لا يصلح ان يفعل في عاداتنا  
 لان فعله في عاداتهم لا يصلح في عاداتنا ووجه في الاستسناد واول ذلك

فلا

تعالى الكلام لان الجن اذا نقل الكلام الذي روي عاداتنا مثل فصاحتهم مثل  
 خرق عاداتنا وليس في ذلك من فعل الله في عاداتنا بل في عاداتنا في فعل الجسم  
 لا يجوز عاداتنا في عاداتنا في احيا الميت عند تزيين الجسم فالتدريج بين  
 الارض والارض **ثالث** السؤال الاول من وجوه من هذا الاستسناد ليس صحيح  
 احداثه في الجن في العباد الجسم الذي لا يجوز عاداته في احيا الميت عند ما لا يجوز  
 ان يحيا الميت عند ما لا يحويه وان احياها في الجن كون كاذبا ولا في احياها  
 لكان عاداتهم وان لا يجوز كان في الاستسناد في العادة للجن يفعل في عاداتهم  
 في فعل الاحياء عند هذا الجسم الذي كان يجب في عاداتهم في قوله ذلك تصديق  
 الكلاب ولا يجوز ان يكون ذلك الا ان يستسناد يجب في النسخ كاصولها  
**الجن والجن النسخ** ان القرآن لا كان خارقا للعادة بفصاحتهم وانما في سائر النسخ  
 ذلك ان يجد في قوله تعالى العلم والعصا احتجا الى جلال العلم والى ان  
 فخص خلق هذا العلم هو العادة في عاداتهم في ذلك محيى القول صاحب النسخ  
 في قوله ان من اول دعا البقرة وجعل عجزه من الجبال لوطه الى ان كان خلق العادة  
 التي يمكن من ذلك هو العادة في العباد في الجن لانه لا يمكن ان يكون عاداتنا  
 دليلا على التصديق وانما يدل على التصديق ما نخرج من قوله تعالى في قوله  
 وجعل لان قال القرآن لا عرفت العادة في عاداتهم في عاداتنا في الجن  
 وهذا الكلام في فعل عاداتنا في عاداتنا في عاداتنا في الجن في عاداتنا في عاداتنا  
**والجواب** عن سائر النسخ ان القرآن لا كان من فعل الجن بل من فعل الله لان ذلك







برشد و در آنکه بعضی در مقام مدبر و بعضی الامر مقرر و بعضی محمول و بعضی الامر  
 معدا و الخلاف القوی و بعضی الامر معدا و بعضی الامر محمول و بعضی الامر  
 الامور و بعضی الامر من المعزله و بعضی الامر من المتأخرین و بعضی الامر من المتأخرین  
 فی تلك المعزله و بعضی الامر من المتأخرین و بعضی الامر من المتأخرین  
**احد** ان یترک و بعضی الامر من المتأخرین و بعضی الامر من المتأخرین  
 ان یترک و بعضی الامر من المتأخرین و بعضی الامر من المتأخرین  
**والدی** ان یترک و بعضی الامر من المتأخرین و بعضی الامر من المتأخرین  
 منهم الخطا و بعضی الامر من المتأخرین و بعضی الامر من المتأخرین  
 الحافی و بعضی الامر من المتأخرین و بعضی الامر من المتأخرین  
 الصالح و بعضی الامر من المتأخرین و بعضی الامر من المتأخرین  
 الضائع و بعضی الامر من المتأخرین و بعضی الامر من المتأخرین  
 و من خالف فخذ ذلك الحکم و بعضی الامر من المتأخرین و بعضی الامر من المتأخرین  
 الزیاد و بعضی الامر من المتأخرین و بعضی الامر من المتأخرین  
 یکن الخلاف فی بعض الامور و بعضی الامر من المتأخرین و بعضی الامر من المتأخرین  
 و بعضی الامر من المتأخرین و بعضی الامر من المتأخرین  
 يحصل من الزیاد و بعضی الامر من المتأخرین و بعضی الامر من المتأخرین  
 و بعضی الامر من المتأخرین و بعضی الامر من المتأخرین  
 التبع و بعضی الامر من المتأخرین و بعضی الامر من المتأخرین

منه

لأن

لأن مع الالهام لا یتم فعله الا بالامر و بعضی الامر من المتأخرین و بعضی الامر من المتأخرین  
 مدحا لأن ما یقع علی وجه الالهام لا یتم فعله الا بالامر و بعضی الامر من المتأخرین و بعضی الامر من المتأخرین  
 للحد یفعل الواجب من التبع مع وجود الزیاد و بعضی الامر من المتأخرین و بعضی الامر من المتأخرین  
 من الفساد و بعضی الامر من المتأخرین و بعضی الامر من المتأخرین  
 نصب لهم من نور و بعضی الامر من المتأخرین و بعضی الامر من المتأخرین  
 الیایة و بعضی الامر من المتأخرین و بعضی الامر من المتأخرین  
 الرئاسة و بعضی الامر من المتأخرین و بعضی الامر من المتأخرین  
 فی الخلق و بعضی الامر من المتأخرین و بعضی الامر من المتأخرین  
 من ان الزیاد و بعضی الامر من المتأخرین و بعضی الامر من المتأخرین  
 و الذي یعطيه ان الزیاد و بعضی الامر من المتأخرین و بعضی الامر من المتأخرین  
 و بعضی الامر من المتأخرین و بعضی الامر من المتأخرین  
 اذا كان الامر و بعضی الامر من المتأخرین و بعضی الامر من المتأخرین  
 یختلف فی بعض الامور و بعضی الامر من المتأخرین و بعضی الامر من المتأخرین  
 و بعضی الامر من المتأخرین و بعضی الامر من المتأخرین  
 ما یقدمه من زمان و بعضی الامر من المتأخرین و بعضی الامر من المتأخرین  
 فیها لان الفساد و بعضی الامر من المتأخرین و بعضی الامر من المتأخرین  
 من الالهام و بعضی الامر من المتأخرین و بعضی الامر من المتأخرین  
 من الطمان و بعضی الامر من المتأخرین و بعضی الامر من المتأخرین

















عصية لا يفت من ان العلم يجب ان يكون معصوما **انا نقول** قد يصح ان يكون  
 عصية الامانة يعلمون ان الله لا يعلم الامانة على عصية فحقه يتم كل  
 واحد على صاحبه فلا يصح ان يعلموا واحدا منها قلنا ليس الامر في ذلك لاننا علمنا  
 ان الله لا يعلم عصية او ان الله لا يعلم ان الله لا يعلم ان الله لا يعلم ان الله لا يعلم  
 على الجواز بل ان كان لا يعلم ان الله لا يعلم ان الله لا يعلم ان الله لا يعلم  
 في الجواز بل العلم في التقدير من حيث ان الله لا يعلم ان الله لا يعلم ان الله لا يعلم  
 الجواز بل العلم في التقدير من حيث ان الله لا يعلم ان الله لا يعلم ان الله لا يعلم  
 ثبات من شرط العلم ان يكون معصوما او وجدنا الامر بعد التمسك به في ثبات  
 فالتمسك بالامانة لا يحكم وقالوا يقول الامانة الساس وقالوا يقول الامانة على الساس ولا  
 قول الساس معصية فكل من قال الامانة لا يحكم او بالامانة الساس او الساس من شرط  
 الامانة المعصية في حق من لا يقطع قول المعصية من حيث قول القائلين بالامانة على الامانة  
 لقولهم ان الله لا يعلم ان الله لا يعلم ان الله لا يعلم ان الله لا يعلم ان الله لا يعلم  
 الامانة على ان الله لا يعلم ان الله لا يعلم ان الله لا يعلم ان الله لا يعلم ان الله لا يعلم  
 يقولون ان الله لا يعلم ان الله لا يعلم ان الله لا يعلم ان الله لا يعلم ان الله لا يعلم  
 يقول الامانة في تاريخ في تاريخ في تاريخ في تاريخ في تاريخ في تاريخ في تاريخ في تاريخ  
 وان الله لا يعلم ان الله لا يعلم ان الله لا يعلم ان الله لا يعلم ان الله لا يعلم ان الله لا يعلم  
 العلم بجميع الحكم لا يتصور فليس الامر من حيث العلم بالامانة هو علم الامانة وانما العلم بجميع  
 احكام الامانة على الامانة على الامانة على الامانة على الامانة على الامانة على الامانة على الامانة

وانما يفت من ان العلم يجب ان يكون معصوما **انا نقول** قد يصح ان يكون  
 عصية الامانة يعلمون ان الله لا يعلم الامانة على عصية فحقه يتم كل  
 واحد على صاحبه فلا يصح ان يعلموا واحدا منها قلنا ليس الامر في ذلك لاننا علمنا  
 ان الله لا يعلم عصية او ان الله لا يعلم ان الله لا يعلم ان الله لا يعلم ان الله لا يعلم  
 على الجواز بل ان كان لا يعلم ان الله لا يعلم ان الله لا يعلم ان الله لا يعلم  
 في الجواز بل العلم في التقدير من حيث ان الله لا يعلم ان الله لا يعلم ان الله لا يعلم  
 الجواز بل العلم في التقدير من حيث ان الله لا يعلم ان الله لا يعلم ان الله لا يعلم  
 ثبات من شرط العلم ان يكون معصوما او وجدنا الامر بعد التمسك به في ثبات  
 فالتمسك بالامانة لا يحكم وقالوا يقول الامانة الساس وقالوا يقول الامانة على الساس ولا  
 قول الساس معصية فكل من قال الامانة لا يحكم او بالامانة الساس او الساس من شرط  
 الامانة المعصية في حق من لا يقطع قول المعصية من حيث قول القائلين بالامانة على الامانة  
 لقولهم ان الله لا يعلم ان الله لا يعلم ان الله لا يعلم ان الله لا يعلم ان الله لا يعلم  
 الامانة على ان الله لا يعلم ان الله لا يعلم ان الله لا يعلم ان الله لا يعلم ان الله لا يعلم  
 يقولون ان الله لا يعلم ان الله لا يعلم ان الله لا يعلم ان الله لا يعلم ان الله لا يعلم  
 يقول الامانة في تاريخ في تاريخ في تاريخ في تاريخ في تاريخ في تاريخ في تاريخ في تاريخ  
 وان الله لا يعلم ان الله لا يعلم ان الله لا يعلم ان الله لا يعلم ان الله لا يعلم ان الله لا يعلم  
 العلم بجميع الحكم لا يتصور فليس الامر من حيث العلم بالامانة هو علم الامانة وانما العلم بجميع  
 احكام الامانة على الامانة على الامانة على الامانة على الامانة على الامانة على الامانة على الامانة









لأن ذلك سيجعل منهم المتابعة بأمرهم وانتشارهم في الأرض وله أثر طويلا اجتماع لما  
 خفي يعلم فيهم من ذلك سيجعل منهم المتابعة بأمرهم وانتشارهم في الأرض وله أثر طويلا  
 فكيف يصحح منهم المتابعة ولو صح أيضا كان يجب أن يظهر في أحدهم دليل لا يفتقد  
 الدلائل وحكم الاحتياط ولو لم يعلم ذلك ما يجرى مجرى التواطؤ فالتاثير فيه فالتاثير  
 وهو يتوكل على ما استغنى عن الحق لأن الحق لا يكون له دليل في قطع منها كذب  
 البراءة النص والبرهان في حقها من غير دليل لأن الحق لا يوضع بل الدلائل هي التي  
 كانت من جملة التصورات على عقلها فكيف يكون هذا ما يجرى مجرى التواطؤ  
 كان ذلك يمكن لأنهم عالم بالوضع فتبين أنها لا يكون دليل الناس بل وضعه فتبين  
 غير الذي يدعيها عليها الأكثر لأن الاحتياط في شغل ذلك يستحيل في الشكوك على ما  
 ولو كان أحد من الأشياء حصل في الوسايط الذي بيننا وبين التي هي ليست كالأعمال لذلك  
 كما كان في الطرف الذي بيننا وبين العلم لو كان الأصل فيهم وأصلنا ثم استقر العلم الوقت الذي  
 حدث فيه من الحوادث وما الذي دعاه إليه كعلمه بالبرهان الذي هو مستقر  
 الشيخ كذهب الخواص والمعارضة والمجملين والكلية والجمالية وغير ذلك من الفرق  
 وكما علم في غيره من ذلك ما لا يشك في أنه لم يبق من هذه العلوم ما ذهبوا إليه من  
 فكان يجب أن يعلم الحق من ذلك ومن القول ببوله العلم ذلك لأن الحق متصل فيهم  
 اتبع ذلك ما لا يشك في أنهم من الحكماء من الروافد على طليق الآراء القائلين بالحق كالأكثر  
 هشام كونهم من فرق في ذلك والظاهر أن الروافد فيهم من سائر فرق أو شيوع الأناطليين  
 معروفيين وكان لا بد من أن يكونوا من أحسن كتابهم كالحسن بن يحيى في معنى التفسير

بالمعنى

بأنما يبين مسعود والبرهان في حق ذلك لأن الإجماع يستقيم فلا يفتقد البرهان  
 كما أنهم لم يثبتوا من ذلك دليل على ما ذهبوا إليه من ذلك **فان قيل** لو كان هذا  
 النص صحيحا لكانت حجة ضرورية كما علمت من مجموع النسخ التي في المخطوطات كما علمت في الدنيا  
 من ذلك البرهان وضرورة ذلك من أخبار البلدان **فان قيل** ليس العلم بجملة الأخبار أصدا  
 ضرورية وهو مكتوب عند أكثر أصحابنا ومعتدقوا لغيره كقولهم في مسائل العلم بالنص  
 فثبت ذلك على ما يظهر من العلم كالأعمال بغير ذلك التي هي ليست كالأعمال بغير  
 لأن العلم بالبرهان لا يثبت كالمثل البلدان والروايات وحسب القطع على طليقها كالأخبار  
 معلومة لا يستلزم ذلك النص إنما يمكن معلوما بالضرورة وكان معلوما بالإتقان  
 لوجب القطع على طليقها لأن العلم بالبلدان والروايات لم يثبت أن يكون حصل الإجماع  
 ولو كان كذلك لم يثبت من غير ما عرفت في النص لم يحصل العلم بالبرهان والبرهان  
 ذلك لأنه من حيث ثبت له من موانع وتحتي ولا يثبت كالأخبار ومعتدقوا على طليقها  
 ويدعيه من رولى فكيف حصل العلم مع هذه الموانع وهذا هو البرهان إذا كان المراد بالعلم  
 النص كالمثل الأصل في الخبر والبرهان كالمعبر وهو من موانع يحصل غيره ذلك من أن كان  
 للبرهان لأن الأسباب التي عرفت في الأناطليين من غير ما عرفت من البرهان فلو علم من قبل  
 حصل العلم بالبرهان فلو كان في النص من غير ما عرفت من العلم بالبرهان لكان من قبل  
 حصول البرهان من نقل النص فما أدركه كالمعبر **فان قيل** لا خلاف أن الحق قد لا يثبت  
 خلافا من غير أن اعتدقوا بآثاره كالأخبار من غير ما عرفت من البرهان فلو علم من قبل  
 ذلك ويقول هذا هو الدارج فكيف يمكن أن يدعي أن يكون من هذا السواء على التمهيد

كثير في الخلق منصوص عليه وليس العلم بها كالعلم بما ذكره من العبادات الا ان  
ان صفات الانام وعد القاصدين وكثير من قريش في تلك الحقيقة النص ومع هذا  
ليس العلم بها العلم بان ذلك العلم لم يزل في الحقيقة التي هو سوادها في الحقيقة  
مثل العلم بالانوار واصول الشريعة فكيف يسمي من بين المنصوصات عليها في الشرع  
على اختلاف طريقتها او من بعضها او طر بعض وهل يكون من سوى بين الحكم  
في غير العلم الا ان يترصف في العلم تعصب في ذلك لا يلزم العلم **ان قيل** ما  
على هذه الطريقة في الكثرة والعتاسية لادعوا النص لاصحابها او ادعوا على  
مادعيهم ومنه والافا الفرق **قلت** الذي بيننا وبين هؤلاء الشيعية مع فرق  
وطنا وهم كثر ومن وطعن كتب مصنفه ومفادات ظاهره وليس كذلك البكر ولا ما  
لدينا من كبريا فقلوا لاصحابنا وليس انما في البكر من ذهب الى الماهية البكر بل  
يزيد من الحق النص على وادعوا هذه الماهية من بعض من عتد بهم يعرف كبر  
عبد الواحد في هذا الامر وليس في هذا كبر والقالون بالذات ان يكون هذا الامر  
بذهبت الى الماهية بالاختيار والاعمال الذي يدعون وليس من غير ما كان  
منصوص عليه كالتقليد الشيعية في على قولنا انما القائلون بالماهية البكر  
ولذلك انهم اصلا ولا ان لم يلاحظ هذه الماهية مصنف فيهم كمالا والادراك  
ببره على القول بالانوار لاصحابنا على ان ما دللنا على ان من شرط الانام ان يكون  
على عصمت يطل على القول بالانما لادعوا بان ذلك الاصحابها على ما جاء على ذلك  
فلم يبق من غير ما من التصديق ما يدل على انها لو كانت منصوص عليها **فمن** الى

بكل الحق على الانصار يوم السقيفة قال الامير من قريش ولو كان منصوصا عليه  
لما كان منصوصا على غيره من ذهب كمالا من انصار الله الذين من طاعة الله  
اولا في الحق الموضح **وقيل** ان الذين ينفون ضد ذلك الا انهم في الحقيقة يعلم  
ويروى الامور التي لا يجدون وكانت يكون الجبل العظيم وليس على ما في ذلك  
لانهم ينفون لو كان الرضخ موضع تحت واحتجاج فعلى نعم كان يجب ان يذكر الخبر  
على نفسه **ومنها** انما الانصار ابايعوا السجدة من شتم من ابايعوا من طاعة الله  
ومن لو كان منصوصا عليه لما جاز ذلك **ومنها** في القول في ما كان منصوصا عليه  
لما جاز من استغاثتهم **ومنها** ما روي في قوله عندهم في كبريت سالت رسول الله  
لادعوا في هذا الامر لاصحابنا الا انهم في الحقيقة يعلم انهم يعلم انهم يعلم  
**ومنها** في اعتراف عبيد الله بانه البشير ولو كان منصوصا عليه لما جاز ذلك **ومنها**  
قوله كانت سعة الجبروت في اقدسه انما في هذا الى انما في قوله **ومنها** في قوله  
الاستخفاف فقال ان استخلفت فذلك مختلف من هو في كبريت في كبريت انما في قوله  
ذلك من هو في كبريت في قوله الله **ومنها** انهم جميع ما روي عن النبي صلى الله عليه  
لكن في قوله واحد وان لم ينفى في قوله ولا في قوله ولا في قوله ولا في قوله ولا في قوله  
ذلك في قوله صلى الله عليه وسلم في قوله لا تظنوا انكم صهيبة ولا ذلك في قوله صلى الله عليه وسلم  
قد ريت الجبروت على ان العباد من عباد الله من عباد الله صلى الله عليه وسلم  
ولذلك البشير في قوله صلى الله عليه وسلم في قوله لا تظنوا انكم صهيبة ولا ذلك في قوله صلى الله عليه وسلم  
منصوصا عليه لما جاز ذلك **فان قيل** انما كان منصوصا عليه لما جاز ذلك











[illegible]

الزمر

[illegible]

10

سویلی



كان ذلك جازما مقيدا بالاجتزاء مشافا لك اذا قال كلاما معناه على ما مضى باندر  
الفرق بين المعصية والذنب والذنب هو ما مضى **والله اعلم** على ان انفسهم في ذنب الامانة  
وفرض الطاعة استقامت الاصل للثقة لا يتم بقول الساطع اولى بتدبيره من  
غيره وولد الميت اولى بمراة من غيره من غير اولى له اولى به من غيره  
فرض الطاعة على ولد الميت لا خلاف في ان قوله النبي اولى بالمؤمنين من انفسهم المشرع  
به من سائر اولى بتدبيره وفرض طاعتهم لا يكون احدا اولى بتدبير الامانة الا من كان  
تتبع اولى الامانة لا يمكنه ان يكون متبعا لغيره **وايضا** فلو خلاص ان النبي ليس  
كان اولى بالناس حتى فرض الطاعة ولو حصل هذه المنة لزم وجوب ان يكون فرض  
الطاعة على طاعتها وانما يعلم وجوب فرض طاعتها على جميع الاشياء ارجح  
ان النبي ليس كذلك كان كذلك وقوله عليه السلام في فرضه ان يثبت له ذلك **وايضا** فكل  
اوجب له الطاعة فيكون بهذا الخبر فرض الطاعة في شيء من الاشياء اوسع من جميع الاشياء و  
التميز بينهما خلاص الاجماع وليس لاحد ان يتولى شيئا يكون المراد الامانة وهي طاعة  
في الامانة لا يخرج بوجوب التمسك في الحال فلا ولا يترك في التمسك في الامانة اذ هلك المراد  
بفرض الطاعة واستحقاقها فلو كان كذلك حاصله في الامانة سقط التسليم اذا  
قلنا لا بد من الامانة فلو كان انحصارها في الامانة فهو مقتضاها في الامانة واما في  
غيرها من الامانة فاذا اعلنت ان الامانة هي التي يجب على كل واحد من اهل الامانة  
ففيها ما هو على حلة ولا يمكن حمله على غير من لان احدا لا يثبت له الامانة بعد ذلك  
بهذا الخبر الا انتم اقبلوه النبي ومن خصه به من غير ان يثبت له الامانة بالاحتياط لا

مدا

بهذا الخبر لا استحقاقه على سائر الامانة بل على الخبر ومن قبل استحقاقه الوحي لا يستحقه  
المؤمنين من وجوبه في التمسك بالامانة بل على حاله ان كان انفسهم ليسوا بالامانة  
وكذلك استحقاق الامانة كان حاصله في الحال ان وقف التمسك على هذا الوفاء فان  
يقول النبي عليه السلام ان الله اقرع في الامانة في حال وجوبه ومن قبل التمسك فان كان  
عهدا في ما ثبت استحقاقه في الحال وان كان التمسك التمسك على هذا الوفاء **البرقة**  
**اخرى** ومن يقول ان امتا من اهل الامانة انفسهم اهل الامانة لا اولى له على ان  
المراد بالاطاعة غاية المعرفة لا لا يجوز من قبل الامانة والمعتد بالحليف  
للمعصية والامانة الحليف وهذا لا يمكنه ان يكون ولا يصح تاسيس الفاء من  
ان الامانة العلم والتميز ان يكون ذلك مراد الامانة ضرورة ان لا يثبت لها ما يثبت  
ولكن من امتا من الامانة في الامانة لا يجوز ان يكون ذلك مراد الامانة في وجوبه  
لا يثبت له جميع المؤمنين والاجماع وقبله في التمسك والامانة في التمسك والامانة في التمسك  
اقتضاه لا التمسك والامانة ان يكون مراد الامانة ذلك ما علم من وجوبه وكان قبل التمسك  
معلوم ان ولا التمسك يستحقه من العلم بذلك وورد التمسك والامانة في التمسك  
والامانة في التمسك والامانة في التمسك والامانة في التمسك والامانة في التمسك  
وليس لاحد ان يقول على المراد ظاهره بالامانة ذلك ان هذا ليس يستعمل في التمسك  
ولا يفهم من كلامهم الا ان يقول لفظ على المراد من لفظ التمسك ومن قبله في التمسك  
لان التمسك المراد لا يثبتها التمسك في الامانة وجوب الامانة في التمسك والامانة في التمسك  
من حيث كان فيها وان كانت التمسك من تفسعه من وجوب الامانة في التمسك والامانة في التمسك





إذا كان الشيء الذي استقامت له هذه المنزلة ولتفت التوجه لم يجب استقامته  
الطاعة الأخرى التي لا تكون له لفظاً فلا تكون إلا استقامة على من هو مرجع  
في ذلك ولا تكون إلا في غير ذلك فانه يجب ان يعطى في ذلك وان لم يكن استقامة  
من غير مرجع بان يكون استقامة على من وجب له الطاعة منه وليس له الكسب  
منه وان يقول ان استقامة من غير مرجع ما يستلزم شيئاً فلا يستلزم إلا الاعتقاد  
لوجوده على الكسب الطاعة ولا يقتضي إلا هذا الاعتبار ولا هذا القول فلا يشل  
تقديره ان هو ان يفي الاستقامة على الطاعة والخافعة من ذلك مفرقة لا يوصف  
بأنها من ذلك كما لا يوصف صلوات سادسة بانها من الشرع على تقدير ان لا يوصف بأنها  
لكن من الشرع قلنا المسمى وان كان له كسب حقيقة يوصف بأنه من ذلك الأخرى  
ان المسمى هو كسب يوصف بأنه يفتحق كما يوصف الذين الحاله بذلك لا يوصف بالفتحق  
السادسة بانها من الشرع لان ليس لها سبب وجوب ولفظها اذا كان جدياً في حصول  
سادسة لوصف بانها من الشرع ففرض الطاعة بعد الوفاء ليسبب وجوباً للحاله  
فإن كان يوصف بأنه من ذلك ونظمه في ذلك ان يستلزم التلخيص في وجهه بعد جازان  
يوصف بأنه من ذلك من ذلك لولم يعمد كذا من اوصى الخبير جازان يوصف بأنه  
يستحق الرضا وان كان التصرف وافتتاً اليه الوفاء وايضا فان التلخيص حصل  
هذه المنزلة لا يرد عليه من غير كسبه من يقول انه لا يرد على من كان اسحق الاستقامة  
ان يخرج من الكلام ما لو كان مائة الاربعين التي لا اذا اضرب بمائة في كلهم  
الاربعين في الالف اذ ضرب من حده وفي الف وربعه من تر كرس في ذلك اذا كان التلخيص

محل

جعل الاستقامة التي لا يرد عليها فيجب ان يثبت له واحد الاستقامة على من هو المرجع  
من لفظه في ذلك الذي يرد عليه بان يكون هذا هو مرجع جدياً في وجهه من غير كسبه  
وانت حريص على التلخيص لان ذلك لا يرد على من هو المرجع لان السبب الذي لا يرد عليه  
يكون له في الاحوال كلها وان جعلها بعد فانه **فان قيل** لان ان يكون مرجع  
الطاعة في الحاله وان يكون اسماً **قلت** اننا فرض الطاعة قد كان حاصله في  
الحاله وانما لم يرد على من هو المرجع التلخيص كونه اسماً وان اقتضاه في الحاله فانه يفتحق  
ايضا بعد الوفاء فانه يخرجها من سببها المسمى لانها على كسبه من التلخيص اسماً  
ويقال بانها على كسبه وليس لها سبب وجوب لان ذلك خلاف الاستقامة وان اسماً  
من الامر لا يرد على من استلزمه التلخيص من غير كسبه وانما يثبت ذلك لانه  
بالاختيار ومن يثبت اسماً هذا التلخيص اسماً بالشيء **فان قيل** ان التلخيص من غير كسبه  
الامر من خارج التلخيص وليس له اسماً لان التلخيص في غير كسبه من امر من غير كسبه  
اماً من غير كسبه وانما لا يرد على من ذلك لان التلخيص في غير كسبه من ذلك وانما لا يرد  
من غير كسبه **فان قيل** ان الامر من غير كسبه وانما لا يرد على من ذلك لان التلخيص في غير كسبه من ذلك  
من غير كسبه وانما لا يرد على من ذلك لان التلخيص في غير كسبه من ذلك وانما لا يرد  
في غير كسبه وانما لا يرد على من ذلك لان التلخيص في غير كسبه من ذلك وانما لا يرد  
الامر في غير كسبه وانما لا يرد على من ذلك لان التلخيص في غير كسبه من ذلك وانما لا يرد  
والتلخيص هو المرجع السبب لوجوب تصدق التلخيص بغير كسبه وانما لا يرد على من ذلك  
هذا التلخيص الذي هو في مقامه هو في مقامه فان كان التلخيص **فان قيل**

لولا الحافزة لكانت هي بمنزلة ما يقع من قول الانسان هذا الذي كان حاصله  
 ليس من صميم عقيدته **فصل** هذا فاسد من وجوه **اولها** ان كان الغدير  
 الا على ما قلنا على الحق فيكون على وجه اخر اذ تراعى في الادلة وفي ذلك الاخر  
 وكان ذلك يلزم في ذلك الادلة وكذا الظهور في ذلك باطل لا يفتقر ومنها ان  
 يوضع حيث جعلت والتدبير هو من اليهود وخلافه هو من موسى ونظر في  
 القرآن وفي قولنا ان يوضع كان نبينا هو على وجهه من موسى على خلافه والوجه الثاني  
 كانت في الظاهر من هذا ان النبي عليه السلام جميع الناس في زواجره على الاستخفاف فلم  
 يجر الناس في ذلك من غير تدبير على ما يقع على وجهه في هذه القصة والادلة  
 فيتحقق الشك في ذلك العمل اذ طول ايدى من هذا الان فانه اذا كان في الله  
**فصل** في الحكم على النبي من المؤمنين عليه السلام كما هو مذهب الاشاعرة انما  
 على النبي من المؤمنين عليه السلام كما هو مذهب الاشاعرة انما هو من المؤمنين  
 المعصومين الذين لا يخطئون في الاحكام وانما الحكماء من المؤمنين الذين لا يخطئون في الاحكام  
 كما هو مذهب الاشاعرة من وجهه ما في ذلك من وجهه ما في ذلك من وجهه ما في ذلك من وجهه ما في ذلك  
 وهو لا يخطئ في الاحكام من وجهه ما في ذلك من وجهه ما في ذلك من وجهه ما في ذلك من وجهه ما في ذلك  
 حربي وسلك على وجهه ما في ذلك من وجهه ما في ذلك من وجهه ما في ذلك من وجهه ما في ذلك  
 الا وهو من وجهه ما في ذلك من وجهه ما في ذلك من وجهه ما في ذلك من وجهه ما في ذلك  
**فصل** وكان ذلك في الخبر على اسم الكهنة من مع الوارث والدار من الفضل  
 عليهم والفضل من دارهم والدار من دارهم والدار من دارهم والدار من دارهم والدار من دارهم

10

عليهم فكيف يكون كذا **قلت** احكامكم غير متناهية حكمكم الحرف والمعاهدة والحد الذي  
فهمتم من قبل انتم لم يرد ويؤيد من اهل انتم ومنهم من لا يقبل منهم ومنهم من تاكل  
بنيوتكم ولا يجدونهم من الاكل عند الخلف والافتنع ان يكون من كان متطاعا له  
بالشدة الذين وال حكمكم حكمكم مختلف احكامكم كما تقول العترة في الحجب والعترة  
وغیر من الفرق الذين يمكن كذا ومن انتم غير هذا احكامكم على ما يطالبون  
فانتم خالفتم الائمة فغيرتم حكمكم بغير ما كان حكمكم الفسق ومنهم من يقول انهم خطا مغفون ومنهم  
من يقول انهم جند لادن كما محمد عيب فمن حكمكم بغير من العترة الذين فيهم  
منهم ما يجرى في القوم ويخرجهم من تحت من فساد قومهم **والذي يدل على طبلان**  
الذين من القوم ان اللفظ معلوم خسر من وما يجوز من القوم بطريق الاحاد  
ولا يرجع من الاحاد الى القوم ان ايضا ان كتابهم الذي من قبل الائمة القوم والائمة  
بالفقه غير من القوم ومنهم من قال على هذا ما هم ولا يتم على كل الكثرة والشي من باب  
ثالث الاوصاف **الثالث** والكتب من كتب التبريد روى ايضا انه لما جاء به  
بكر الزبير وسيفه سار الى سيفه فقال **الذي** سيف طرا على بالكون ومن وجبه  
ويؤا لاته ولكن الممن وصارع السورين كان ثابثا الاوصاف من باب صريح من  
روى جده في ائمتهم على ان الذي في قوله والله على ما شاهده هو من اهل  
الحل المعرف على اهل اسان التي التي قد خاب من ان يروى البلاء في بابنا  
الرومي من اهل الطعن التي التي في اهل العترة عترة وروى قال ابن ابي عمير  
والله والله انتم من اهل احسان شككم انما العترة التي التي في اهل العترة





فانما هو من طهره لا يبرهنهم لا بد على ان يبرهنهم ايضا لانهم واحد ضعيف مخرج في  
 مسدود ولا على سائر اثار التي على سائر الايجاز من يقول من لم يصور لث في المقتضى  
 لاجل الان في ذلك امر الذي القبح وقيل ان روليه سبب من زير وهو احد العشرة فاد  
 قبله من لا يثبت في نفسه فاما ما روي من كانا جسد واحد فها هو في نفسها انها كانت  
 مدركا من جسد واحد لانها كانت في ذلك اليوم احب الي من ان يكون من جسد واحد  
 صلى الله عليه وآله وسلم عشر اولا كهي الاوصاف من الحزن من هشام لا بد على ان يبرهنهم  
 مثل ذلك قد يقولون ليس تأيب كالحق في التيقن من قبل هذا فكيف نفس كمن  
 وقد جاز في هذا من اول الامر الذي في نفسه فانه غرضه وشخصه في حق الموت عند ذلك  
 ويجاز في عرض الموت لا كانت بر لا بد على من ذلك على التيقن واستيفاء ذلك كبراه  
 في غير موضع **فصل في بيان انما لا يثبت على غير ما كان في زمانه** لا  
 يعلم من ان الموت من شرط ان يكون موقوف على حقيقة او يكون اكثر من ما عند الله  
 او على جميع احكام الدنيا من سائر الامور على ان لا يكون له بعد الموت من طهره لا يبرهنهم  
 قول الا انه مشعر على انما فهمها من قول الا انه يقول لا دام ولا الدنيا بين ان التيقن  
 لا يثبت من انما نفسه في قول الا انه يقول با ما من من لا يثبت على حقيقة على ان لا يثبت على  
 الا انه يقول لا يثبت على انما من من وجوب القطع على حقيقة الا انه وقيل يقول لا ما من  
 يدعي حقيقة لا بد على ان لا يثبت من لا يثبت على الحقيقة ولا المعجز وقيل ان لا يثبت على  
 مدرك العصور الا انه مدرك من يقول في نفسه ايضا انما من ان لا يثبت على الحقيقة ولا المعجز  
 فانما ذهب الى ان من جسد واحد كذا في انما يثبت على انما من انما من الحقيقة ولا المعجز

سماح

على جسد من جسد واحد في انما يثبت على انما من انما من الحقيقة ولا المعجز  
 فانما من سائر اثار التي على سائر الايجاز من يقول من لم يصور لث في المقتضى  
 لاجل الان في ذلك امر الذي القبح وقيل ان روليه سبب من زير وهو احد العشرة فاد  
 قبله من لا يثبت في نفسه فاما ما روي من كانا جسد واحد فها هو في نفسها انها كانت  
 مدركا من جسد واحد لانها كانت في ذلك اليوم احب الي من ان يكون من جسد واحد  
 صلى الله عليه وآله وسلم عشر اولا كهي الاوصاف من الحزن من هشام لا بد على ان يبرهنهم  
 مثل ذلك قد يقولون ليس تأيب كالحق في التيقن من قبل هذا فكيف نفس كمن  
 وقد جاز في هذا من اول الامر الذي في نفسه فانه غرضه وشخصه في حق الموت عند ذلك  
 ويجاز في عرض الموت لا كانت بر لا بد على من ذلك على التيقن واستيفاء ذلك كبراه  
 في غير موضع **فصل في بيان انما لا يثبت على غير ما كان في زمانه** لا  
 يعلم من ان الموت من شرط ان يكون موقوف على حقيقة او يكون اكثر من ما عند الله  
 او على جميع احكام الدنيا من سائر الامور على ان لا يكون له بعد الموت من طهره لا يبرهنهم  
 قول الا انه مشعر على انما فهمها من قول الا انه يقول لا دام ولا الدنيا بين ان التيقن  
 لا يثبت من انما نفسه في قول الا انه يقول با ما من من لا يثبت على حقيقة على ان لا يثبت على  
 الا انه يقول لا يثبت على انما من من وجوب القطع على حقيقة الا انه وقيل يقول لا ما من  
 يدعي حقيقة لا بد على ان لا يثبت من لا يثبت على الحقيقة ولا المعجز وقيل ان لا يثبت على  
 مدرك العصور الا انه مدرك من يقول في نفسه ايضا انما من ان لا يثبت على الحقيقة ولا المعجز  
 فانما ذهب الى ان من جسد واحد كذا في انما يثبت على انما من انما من الحقيقة ولا المعجز









ولا ياكل ولا يشرب فانما من حاجته فليس فيه الاستحباب فرض ويجوز ان لا يحار  
والما والنجس بينهما الفصل والاختصاص على المبدأ الفصل من الاختصاص على الجوارح والاختصاص  
على الجوارح بغير اختيار ولا يستحب ان لا يكون تناولها اذ كان بغير اختيار استعمال الشاة منه  
سنة وكان ولا يستحب العظم ولا الزوت ويجوز الاستحباب في كل واحد من ذلك  
ولا يستحب البزينة الا عند الضرورة ولا يستحب في كل واحد من ذلك استعماله من اجل الله  
يؤصل ولا يستحب ان لا الله من حصن في حرمه وارتد في حرمه وارتد في حرمه  
بالايمان والالاوان فان من الاستحباب ان من موصد ومعد على طينة وفلا للمعد  
هذا الذي لا يرضى الا لله تعالى في العبادي واما في كل من البزينة فاذا لم يلزم من الاستحباب  
اليمين وقال الله تعالى في حرمه وارتد في حرمه وارتد في حرمه وارتد في حرمه وارتد في حرمه  
فمنها ما لا يرضى له من حرمه وارتد في حرمه وارتد في حرمه وارتد في حرمه وارتد في حرمه  
الاولاد والوصف والوصف الذي جعله الله تعالى في حرمه وارتد في حرمه وارتد في حرمه  
والوصف من حرمه وارتد في حرمه وارتد في حرمه وارتد في حرمه وارتد في حرمه  
اذ كانت طينة وان كانت نجسة وجب غسلها بالالف الحاتم يا خالدة من الماء  
في حرمه وارتد في حرمه وارتد في حرمه وارتد في حرمه وارتد في حرمه وارتد في حرمه  
وليس تشق ولا تاء ويقول الله تعالى في حرمه وارتد في حرمه وارتد في حرمه وارتد في حرمه  
وروحها ورجلها فارتد في حرمه وارتد في حرمه وارتد في حرمه وارتد في حرمه وارتد في حرمه  
هذا شعره في حرمه وارتد في حرمه وارتد في حرمه وارتد في حرمه وارتد في حرمه وارتد في حرمه  
سنة وتفضل في حرمه وارتد في حرمه وارتد في حرمه وارتد في حرمه وارتد في حرمه وارتد في حرمه

بغير

بغير حرمه وارتد في حرمه وارتد في حرمه وارتد في حرمه وارتد في حرمه وارتد في حرمه  
من الماء في حرمه وارتد في حرمه وارتد في حرمه وارتد في حرمه وارتد في حرمه وارتد في حرمه  
وافتد في حرمه وارتد في حرمه وارتد في حرمه وارتد في حرمه وارتد في حرمه وارتد في حرمه  
اليمين في حرمه وارتد في حرمه وارتد في حرمه وارتد في حرمه وارتد في حرمه وارتد في حرمه  
الاف في حرمه وارتد في حرمه وارتد في حرمه وارتد في حرمه وارتد في حرمه وارتد في حرمه  
من الفرق في حرمه وارتد في حرمه وارتد في حرمه وارتد في حرمه وارتد في حرمه وارتد في حرمه  
والاف في حرمه وارتد في حرمه وارتد في حرمه وارتد في حرمه وارتد في حرمه وارتد في حرمه  
معد في حرمه وارتد في حرمه وارتد في حرمه وارتد في حرمه وارتد في حرمه وارتد في حرمه  
هذا في حرمه وارتد في حرمه وارتد في حرمه وارتد في حرمه وارتد في حرمه وارتد في حرمه  
الكل من حرمه وارتد في حرمه وارتد في حرمه وارتد في حرمه وارتد في حرمه وارتد في حرمه  
في حرمه وارتد في حرمه وارتد في حرمه وارتد في حرمه وارتد في حرمه وارتد في حرمه  
اولاد في حرمه وارتد في حرمه وارتد في حرمه وارتد في حرمه وارتد في حرمه وارتد في حرمه  
والفرق في حرمه وارتد في حرمه وارتد في حرمه وارتد في حرمه وارتد في حرمه وارتد في حرمه  
برأسه في حرمه وارتد في حرمه وارتد في حرمه وارتد في حرمه وارتد في حرمه وارتد في حرمه  
فان بعضه في حرمه وارتد في حرمه وارتد في حرمه وارتد في حرمه وارتد في حرمه وارتد في حرمه  
في حرمه وارتد في حرمه وارتد في حرمه وارتد في حرمه وارتد في حرمه وارتد في حرمه  
يجب حرمه وارتد في حرمه وارتد في حرمه وارتد في حرمه وارتد في حرمه وارتد في حرمه  
الكل في حرمه وارتد في حرمه وارتد في حرمه وارتد في حرمه وارتد في حرمه وارتد في حرمه

يزيل الفضل من الفضل الوحيين لو كبر ولو جوب الفضل للثبات بالخصف ورسول الله  
من الناس بعد ودم الموت وقيل يظهر ان كان هذا الاشياء وجوب الفضل على كل  
خاله ولو جوب الوحيين وان لم يجر الفضل والاستحاضة فافاضا اذا كانت قبله ان  
الوضو وان كانت كغيره اوجبت الفضل على ما بيننا ان شاء الله **فصل في كونه**  
يكون بشان **احكام** اهل المبالغة التي هي الملقى على كل حال سواء كان بمجموع الوحيين  
او بواحد من الوحيين وان كان بينهما في مجموع وعلى كل حال **الآخر** بالقاء الختان من انزل  
لو لم يزل فافاضا وجوبا فلا يوجب الفضل من المبالغة الا ما يرسيل الاخذ بالخصف ويك  
ولا يصح فيها شيئا الا لا يوجب الفضل من القرآن سورة الدارم ويحكي فقره ما سألها ولا يوجب كسائر  
الخصف والابن ان عسر المبالغة الا لو لم يوجب فيها شيئا فيلزم من انما كماله كوجب  
في مجموع الوحيين لو لم يوجب من كبر المبالغة بالانزيب الاخذ بالخصف ورسول الله افاضا  
واستشركوا كبره ولو لم يوجب من كبر المبالغة الاخذ بالخصف فليس بالبول فافاضا  
ورأى جوب الفضل للمبالغة او الفضل لان يوجب جميع جهات ابناء الوحيين لاسيما في  
الابن من ثم لا يوجب هكذا فان خلف لم يوجب من يحصل الماء الصحيح بدمه والوصول شعره  
ويجب للخصف في المبالغة وان ارشده لانه ارفق ما وقف تحت الاثر لانه المبالغة المبالغة  
والثبته بالانزيب فافاضا من الفضل استباحه المبالغة او استباحه المبالغة من كبر  
المبالغة وقراءه الغرامه ورسول الله بالخصف وغير ذلك من الخصف والاشفاق  
سكان غير ذلك من الخصف ويقتول انما لا يوجب الفضل الا كماله ثم يوجب عليه وعلى افرج  
لو صدق ويوجب الفضل على السلي في المبالغة والاكمل لو لا انهم **فصل في ذكر**

الخصف

**الخصف والفتاوى** **الاحكام** من ذلك من المبالغة من ذلك من المبالغة من ذلك من المبالغة  
يتعلق به احكام تخصه من ذلك من المبالغة من ذلك من المبالغة من ذلك من المبالغة  
على كل حال ويوجب المبالغة على كل حال ويوجب المبالغة على كل حال ويوجب المبالغة على كل حال  
العصر من ذلك من المبالغة من ذلك من المبالغة من ذلك من المبالغة من ذلك من المبالغة  
اكثر من ذلك من المبالغة من ذلك من المبالغة من ذلك من المبالغة من ذلك من المبالغة  
دون ذلك من المبالغة من ذلك من المبالغة من ذلك من المبالغة من ذلك من المبالغة  
بين ذلك من المبالغة من ذلك من المبالغة من ذلك من المبالغة من ذلك من المبالغة  
وكيفية ذلك من المبالغة من ذلك من المبالغة من ذلك من المبالغة من ذلك من المبالغة  
من ذلك من المبالغة من ذلك من المبالغة من ذلك من المبالغة من ذلك من المبالغة  
بظاهر هذا الاخذ بالانطباع الدم من ذلك من المبالغة من ذلك من المبالغة من ذلك من المبالغة  
على كل حال **فصل في كونه** في ذلك من المبالغة من ذلك من المبالغة من ذلك من المبالغة  
العصر من ذلك من المبالغة من ذلك من المبالغة من ذلك من المبالغة من ذلك من المبالغة  
المبالغة من ذلك من المبالغة من ذلك من المبالغة من ذلك من المبالغة من ذلك من المبالغة  
ويجب له وجوب المبالغة من ذلك من المبالغة من ذلك من المبالغة من ذلك من المبالغة  
القبول في ذلك من المبالغة من ذلك من المبالغة من ذلك من المبالغة من ذلك من المبالغة  
يظهر على ذلك من المبالغة من ذلك من المبالغة من ذلك من المبالغة من ذلك من المبالغة  
الوضو على ذلك من المبالغة من ذلك من المبالغة من ذلك من المبالغة من ذلك من المبالغة  
بظاهر ذلك من المبالغة من ذلك من المبالغة من ذلك من المبالغة من ذلك من المبالغة





ويعتبر الفاسل فرضا واجباً انما هو الحال ايضا بعد ذلك في غير هذا الفاسل في قوله  
في الحاشية انهم ما في حق القطع وبنوعيتها من ان لا يكون وشدها  
فقد روي عنها انها شدة ولا يحسن القطع في جبره وبنوعيتها من ان لا يكون في قوله  
ويطير القيص في قوله الفصل الاراد في قوله من ان لا يكون في قوله الفصل  
ويكتب عليها ما يجب الاكثار ويضع احكامها عند الضرر من جانبها الا ان يوصفها  
بحالها في الفرض من الجانب الاخر من ان لا يكون في قوله الفصل  
ويذكر بعض الكيفية في قوله الفصل من ان لا يكون في قوله الفصل  
في عينه في قوله الفصل من ان لا يكون في قوله الفصل  
والفضل في قوله الفصل من ان لا يكون في قوله الفصل  
على حواله في قوله الفصل من ان لا يكون في قوله الفصل  
اللقين من ان لا يكون في قوله الفصل من ان لا يكون في قوله الفصل  
فصل من ان لا يكون في قوله الفصل من ان لا يكون في قوله الفصل  
بالقوله في قوله الفصل من ان لا يكون في قوله الفصل  
في قوله الفصل من ان لا يكون في قوله الفصل  
على قوله الفصل من ان لا يكون في قوله الفصل  
بصرفه في قوله الفصل من ان لا يكون في قوله الفصل

المتن

انما الله **فصل** في قوله الفصل المتضمن المشي من ان لا يكون في قوله الفصل  
ويطير القيص من ان لا يكون في قوله الفصل من ان لا يكون في قوله الفصل  
لبيد من ان لا يكون في قوله الفصل من ان لا يكون في قوله الفصل  
وعشر من ان لا يكون في قوله الفصل من ان لا يكون في قوله الفصل  
وعند دخول المومر وعند دخول النبي عليه السلام وعند ذهاب النبي عند ذهابه  
الافقه في قوله الفصل من ان لا يكون في قوله الفصل من ان لا يكون في قوله الفصل  
صالح الكسوف انما هو في قوله الفصل من ان لا يكون في قوله الفصل  
الاستغناء في قوله الفصل من ان لا يكون في قوله الفصل  
عدم الماء او عدمه في قوله الفصل من ان لا يكون في قوله الفصل  
عند الخوف من استعمال البرد او العذر او استعماله في قوله الفصل  
الاشياء اجازة في قوله الفصل من ان لا يكون في قوله الفصل  
الوقت وجوبه في قوله الفصل من ان لا يكون في قوله الفصل  
الوقت وجوبه في قوله الفصل من ان لا يكون في قوله الفصل  
من الجهر والمد والقبول في قوله الفصل من ان لا يكون في قوله الفصل  
راي الحكم في قوله الفصل من ان لا يكون في قوله الفصل  
لقد روي عن الحكم في قوله الفصل من ان لا يكون في قوله الفصل  
وان كان على غسل في قوله الفصل من ان لا يكون في قوله الفصل  
بما يدعى في قوله الفصل من ان لا يكون في قوله الفصل



فان الحدوث باق والماضي استباح للتحول في الصافي ويستحق التبرك كما ينبغي  
 بالوضوء والغسل من صلوة الليل والائتمار والمجدد وكلما استقصى الوضوء بقصص  
 ومن قصصه ان لا يترك من استعمال الماء **فصل في الوضوء واحكامه** الى على  
 ضربين مطلق ومضاف فالمضاف كل ما استخرج من جسم اكان من قشره الباقى في  
 الاسر والمخلاف وغير ذلك وما كان من قشره الباقى فالمضاف لا يجوز استعماله  
 في الوضوء ولو كان من اجزاء الجسم استعمل في الوضوء كالماء المستعمل في الوضوء  
 استعماله لا ينافي ما كان من اجزاء الجسم ما استعمل في الوضوء من ان كان هذا او اقله  
 كما هو في الوضوء من غير ذلك فلهذا في منظره ظاهره ومظهره لا يوجب في الوضوء  
 بغيره ولو ظهر في الوضوء فاما من غير ذلك فلا يجوز استعماله والواجب على من  
 ماء البصر العين وما غير ذلك في الوضوء على ضربين قليل وكثير فالقليل ان يقتصر  
 عن كراهية من المحدثين في الوضوء على قليل من الماء في الوضوء واستعماله  
 على ما كان عليه من الوضوء في الوضوء واستعماله في الوضوء واستعماله في الوضوء  
 وطول الماء في الوضوء ان كان قد شرب من الماء في الوضوء في الوضوء في الوضوء  
 اطلال الدبر في الوضوء ان كان قد شرب من الماء في الوضوء في الوضوء في الوضوء  
 فيه ما فيه من الوضوء ان كان قد شرب من الماء في الوضوء في الوضوء في الوضوء  
 احكامه في الوضوء في الوضوء في الوضوء في الوضوء في الوضوء في الوضوء  
 والنفاس في الوضوء في الوضوء في الوضوء في الوضوء في الوضوء في الوضوء  
 وعلى في الوضوء في الوضوء في الوضوء في الوضوء في الوضوء في الوضوء

اوله في الوضوء في الوضوء  
 فصل في الوضوء في الوضوء

**فصل في الوضوء واحكامه** الى على  
 على ان يترك من استعمال الماء في الوضوء في الوضوء في الوضوء في الوضوء  
 دون وجهه في الوضوء في الوضوء في الوضوء في الوضوء في الوضوء في الوضوء  
 وكل من لم يترك من استعمال الماء في الوضوء في الوضوء في الوضوء في الوضوء  
 يجب ان لا يترك من استعمال الماء في الوضوء في الوضوء في الوضوء في الوضوء  
 ويجوز ان لا يترك من استعمال الماء في الوضوء في الوضوء في الوضوء في الوضوء  
 وسلبه في الوضوء في الوضوء في الوضوء في الوضوء في الوضوء في الوضوء  
 الادب في الوضوء في الوضوء في الوضوء في الوضوء في الوضوء في الوضوء  
 مرات ومن يترك من استعمال الماء في الوضوء في الوضوء في الوضوء في الوضوء  
 التوسيع في الوضوء في الوضوء في الوضوء في الوضوء في الوضوء في الوضوء  
 اوقات في الوضوء في الوضوء في الوضوء في الوضوء في الوضوء في الوضوء  
 كذا في الوضوء في الوضوء في الوضوء في الوضوء في الوضوء في الوضوء  
 قدر الطهر في الوضوء في الوضوء في الوضوء في الوضوء في الوضوء في الوضوء  
 العيون في الوضوء في الوضوء في الوضوء في الوضوء في الوضوء في الوضوء  
 وما عدا في الوضوء في الوضوء في الوضوء في الوضوء في الوضوء في الوضوء  
 من ماء في الوضوء في الوضوء في الوضوء في الوضوء في الوضوء في الوضوء  
 الزهر في الوضوء في الوضوء في الوضوء في الوضوء في الوضوء في الوضوء  
 في الوضوء في الوضوء في الوضوء في الوضوء في الوضوء في الوضوء

والجانب من صلوة سبع ركعات في العصر وفي الشفق إحدى عشر ركعة الظهر أربع ركعات  
بنفسه من ركعات الطلوع يكون ثلث ركعات في صلاة المغرب بعد فريضة العشاء  
والعشاء الاخرى والمغرب ثلاث ركعات بنفسه من ركعات في الشفق والعشاء ركعات  
بنفسه من ركعات في الشفق والمغرب لا يقصر الا على حاله والاقبال في العصر أربع  
ركعات ركعة في المغرب سبع ركعات ركعة في الشفق والمغرب ست عشرة ركعة في صلاة  
المغرب ثمان ركعات بعد الفجر وكل ركعة من الركعات في الشفق بعد ركعة في الشفق  
وفال المغرب أربع ركعات بنفسه من ركعات في الشفق والمغرب ركعات من ركعات في الشفق  
الاخرى بعد ركعة في الشفق احد عشر ركعة في الشفق الباقية من ركعات بنفسه  
بعد المغرب من الركعات في الشفق بعد ركعات في الشفق في جميع ذلك في صلاة الشفق  
**فصل في ركعات الخسوف** من ركعات في الشفق في كل ركعة في الشفق في ركعة في الشفق  
وهو ركعة من ركعات في الشفق ركعة من ركعات في الشفق في ركعة في الشفق في ركعة في الشفق  
آخر اذا زاد الى ركعة في الشفق في ركعة في الشفق في ركعة في الشفق في ركعة في الشفق  
من فريضة الظهر ركعة في الشفق في ركعة في الشفق في ركعة في الشفق في ركعة في الشفق  
مقابل ما يصلي في ركعات في الشفق في ركعات في الشفق في ركعات في الشفق في ركعات في الشفق  
للمغرب من ركعات في الشفق في ركعات في الشفق في ركعات في الشفق في ركعات في الشفق  
للمغرب في ركعات في الشفق في ركعات في الشفق في ركعات في الشفق في ركعات في الشفق  
وروي في ركعات في الشفق في ركعات في الشفق في ركعات في الشفق في ركعات في الشفق  
من ركعات في الشفق في ركعات في الشفق في ركعات في الشفق في ركعات في الشفق

وفى

فوقها حين ذكرها المداين في وقت فريضة صلوة الكسوف وصلوة الفجر ركعات  
الظهر ركعات الطلوع يكون ثلث ركعات في صلاة المغرب بعد فريضة العشاء  
والعشاء الاخرى والمغرب ثلاث ركعات بنفسه من ركعات في الشفق والعشاء ركعات  
بنفسه من ركعات في الشفق والمغرب لا يقصر الا على حاله والاقبال في العصر أربع  
ركعات ركعة في المغرب سبع ركعات ركعة في الشفق والمغرب ست عشرة ركعة في صلاة  
المغرب ثمان ركعات بعد الفجر وكل ركعة من الركعات في الشفق بعد ركعة في الشفق  
وفال المغرب أربع ركعات بنفسه من ركعات في الشفق والمغرب ركعات من ركعات في الشفق  
الاخرى بعد ركعة في الشفق احد عشر ركعة في الشفق الباقية من ركعات بنفسه  
بعد المغرب من الركعات في الشفق بعد ركعات في الشفق في جميع ذلك في صلاة الشفق  
**فصل في ركعات الخسوف** من ركعات في الشفق في كل ركعة في الشفق في ركعة في الشفق  
وهو ركعة من ركعات في الشفق ركعة من ركعات في الشفق في ركعة في الشفق في ركعة في الشفق  
آخر اذا زاد الى ركعة في الشفق في ركعة في الشفق في ركعة في الشفق في ركعة في الشفق  
من فريضة الظهر ركعة في الشفق في ركعة في الشفق في ركعة في الشفق في ركعة في الشفق  
مقابل ما يصلي في ركعات في الشفق في ركعات في الشفق في ركعات في الشفق في ركعات في الشفق  
للمغرب من ركعات في الشفق في ركعات في الشفق في ركعات في الشفق في ركعات في الشفق  
للمغرب في ركعات في الشفق في ركعات في الشفق في ركعات في الشفق في ركعات في الشفق  
وروي في ركعات في الشفق في ركعات في الشفق في ركعات في الشفق في ركعات في الشفق  
من ركعات في الشفق في ركعات في الشفق في ركعات في الشفق في ركعات في الشفق









[illegible]

کتابخانه

[illegible]

















[illegible][illegible]





































۱۳۱۷



کتابخانه

کتابخانه مجلس شورای ملی



